الأمم المتحدة
A/81/249
الجمعية العامة
Distr.: General
21 July 2026
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والثمانون

البند 70 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967: مذكرة من الأمين العام

مذكرة من الأمين العام

يتشرّف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيزي، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5.

* A/81/150.

26-10723 (A) 200826 250826

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيزي

الحقيقة تحت الأنقاض: وسائل الإعلام في زمن الإبادة الجماعية

موجز

يتناول هذا التقرير كيف أصبح تدمير الحقيقة جزءا لا يتجزأ من تدمير شعب. ويحدد ثلاثة أنماط مترابطة: التخلص من العاملين في مجال الإعلام الفلسطينيين – من خلال القتل والتشويه والاحتجاز التعسفي والتعذيب والترهيب ووصفهم الممنهج بأنهم "إرهابيون" – بهدف قمع توثيق الجرائم؛ وإنشاء نظام إعلامي في إسرائيل من خلال فرض قيود على وسائل الإعلام، وممارسة الرقابة، ونشر الدعاية، وخطاب الكراهية، والتحريض على الإبادة الجماعية وإنكارها؛ ودور وسائل الإعلام الدولية والمنصات الرقمية المؤثرة في تهميش الأصوات الفلسطينية وتكرار السرديات الإسرائيلية، وتطبيع التحريفات القانونية، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إضفاء الشرعية على الفظائع. ولم تواكب هذه الممارسات مجتمعةً الإبادة الجماعية فحسب، بل ساهمت في تسهيل ارتكابها وعرقلت المساءلة عنها. ويمكن وصف بعض جوانب هذا الاعتداء على الحقيقة بأنه "إبادة إعلامية".

أولا - مقدمة

1 - غالبا ما يسعى مرتكبو الإبادة الجماعية ومن يتيحون ارتكابها إلى التأثير على الطريقة التي يُنظر بها إلى الدمار الناجم عن الإبادة الجماعية وكيفية استحضاره. ومن بين الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك التخلص من الشهود، والتحريض على العنف من خلال وسائل الإعلام «المتعاطفة»، واستخدام نظم المعلومات لحماية الجناة. وفي فلسطين، تتجلى هذه العناصر كسمات مترابطة لمشروع استعماري طويل الأمد، وقد أدت المرحلة الحالية من هذا المشروع التي تتسم بطابع الإبادة الجماعية إلى تصعيد الحرب سواء على وسائل الإعلام أو من خلالها.

2 - واعتمدت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيزي، في هذا التقرير على مصادر أولية وعامة، وعلى مشاورات مع الناجين والناجيات والخبراء، وعلى 89 مساهمة مكتوبة وردت إليها عقب دعوتها لتقديم مساهمات[1]، وذلك نظرا لتعذر وصولها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن بين هذه المساهمات، تتناول 62 مساهمةً الأنماط المتكررة في البيئات الإعلامية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا[2]. وعوضا عن التركيز على وسائل الإعلام ذات الطابع الموالي أو الدعائي صراحة، يتناول هذا التقرير مجموعة مختارة من المؤسسات الإعلامية التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها موثوقة ومؤثرة في تشكيل الرأي العام وتقرير السياسات. وكانت هذه المؤسسات الإعلامية هي التي تكررت الإشارة إليها في المساهمات المقدَّمة، وقد واجهت انتقادات من الجمهور والصحفيين بسبب تغطيتها للأحداث في فلسطين. ومن أصل 12 مؤسسة إعلامية، لم ترد سوى ثلاث منها على طلبات إبداء تعليقات.

3 - ويتناول التقرير ثلاثة أنماط متآزرة:

(أ) الاستهداف المنهجي للعاملين في مجال الإعلام الفلسطينيين والبنية التحتية للإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية[3] في الصراع الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للصحفيين[4]. فقد تعرض مئات الصحفيين والمصورين ومصوري الفيديو والمحررين وغيرهم للقتل والإصابة والاعتقال التعسفي والتعذيب والترهيب والتشهير بوصفهم إرهابيين، وذلك أثناء قيامهم بتوثيق الدمار الذي لحق بمجتمعهم. وأدى القضاء عليهم إلى حرمان العالم تدريجيا من شهوده الرئيسيين. وعلى حد تعبير أحد الجنود الإسرائيليين: "من يكتب مقالا أو يعمل على حاسوب محمول هو بمثابة شخص يحمل بندقية كلاشينكوف ويهاجمنا"[5]؛

(1) انظر https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2026/call-input-role-media-context-israels-policies-and-practices-toward.

(2) تناولت المادة التي تغطيها هذه المساهمات البيئات الإعلامية في أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

(3) في هذا التقرير، تُستخدم مصطلحات "الصحفيون" و "العاملون في مجال الإعلام" و "موظفو وسائل الإعلام" كمترادفات؛ وبموجب القانون الدولي الإنساني، إنهم جميعا مدنيون مشمولون بالحماية.

(4) انظر https://costsofwar.watson.brown.edu/paper/news-graveyards-how-dangers-war-reporters-endanger-world.

(5) مساهمة قدَّمتها مؤسسة الضمير.

(ب) الهيكل الإسرائيلي الأوسع نطاقا للسيطرة على الإعلام الذي يقوم على الرقابة، والقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات، والحملات الإعلامية والإعلانية المنسقة، ودور قطاعات من وسائل الإعلام الإسرائيلية في تطبيع الكراهية والترويج لها، والتحريض على الإبادة الجماعية وإنكارها؛

(ج) دور وسائل الإعلام الدولية والمنصات الرقمية المؤثرة في تكرار السرديات الإسرائيلية، وتهميش الأصوات الفلسطينية، وتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، وقمع النقد المشروع الموجَّه لإسرائيل، وتجاهل الحقائق القانونية أو إعادة صياغتها بهدف حجب السلوك الذي يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية أو إضفاء الشرعية عليه.

4 - وإذا ما نُظر إلى هذه الممارسات مجتمعة، فإنها تشكل اعتداء على الحقيقة متأصلا في عنف الإبادة الجماعية الذي تهدف إلى إخفائه. فالتخلص من الشهود، وقمع حرية التعبير، والتخلي عن أخلاقيات الصحافة الأساسية قد يرقى، من نواحٍ عديدة، إلى «الإبادة الإعلامية» أي التدمير الممنهج للدور العام الذي يؤديه الإعلام.

5 - وتشير المقررة الخاصة إلى أن الصحفيين الفلسطينيين يعانون من القصف والتهجير والجوع والإرهاق شأنهم في ذلك شأن السكان الذين يوثقون محنتهم[6]. ويقدم الكثيرون الآن تقاريرهم من داخل الخيام[7]؛ وقد انهار بعضهم على الهواء مباشرة بسبب التجويع والضغط النفسي[8]. ومع ذلك، فإنهم يواصلون تقديم شهاداتهم. ومع تدمير الصحافة المهنية تدريجيا، تولى الفلسطينيون العاديون عبء هذه المهمة، عاقدين العزم على أنهم وشعبهم لن يختفوا[9]. وكل صورة، وكل مقطع فيديو، وكل شهادة خرجت من غزة، تمثل فعل مقاومة للمحو الاستعماري.

ثانيا - الإطار القانوني

6 - تعتمد المقررة الخاصة على الإطار الذي حدَّدته في تقاريرها السابقة - القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي[10] - التي تجسد قواعده إلى حد كبير القانون الدولي العرفي الملزم لجميع الدول، بغض النظر عن تصديقها على المعاهدات[11]. ويجب قراءة هذه القواعد في ضوء الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام 2024 التي خلصت إلى أن وجود إسرائيل في الأرض

(6) انظر https://www.palestine-studies.org/en/node/1657655.

(7) انظر https://ijnet.org/en/story/journalists-speak-challenges-covering-israel-hamas-war.

(8) انظر https://cpj.org/2025/07/cpj-israel-is-starving-gazan-journalists-into-silence/.

(9) انظر https://institute.aljazeera.net/en/ajr/article/2975 و https://progressive.org/latest/citizen-journalists-shine-a-light-on-gaza-hijazi-20260420/.

(10) اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها؛ ولائحة لاهاي؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. انظر A/HRC/55/73، الفقرات 15-20 و A/79/384. انظر أيضا A/79/319.

(11) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *القانون الدولي الإنساني العرفي*، المجلد الأول: القواعد (2005)؛ *[فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة] Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2004,* p. 136, para. 89.

الفلسطينية المحتلة غير قانوني؛ والتدابير التحفظية في قضية *جنوب أفريقيا ضد إسرائيل*؛ والإجراءات القضائية المعلَّقة أمام المحكمة الجنائية الدولية[12].

7 - والصحفيون في سياق النزاعات المسلحة هم أشخاص مدنيون، ويتمتعون بالحماية ما لم يشاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية[13]. وبموجب مبدأ التمييز، لا يمكن استهدافهم؛ وفي حالة الشك، يُفترض بأنهم مدنيون، وتُتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنيبهم الأذى[14]. ويُحظَّر فرض عقوبات جماعية وترهيب العاملين في وسائل الإعلام وأسرهم[15]. وتُعتبر المنشآت الإعلامية والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية أعيانا مدنية، ما لم تسهم فعليا - وليس افتراضيا - في العمل العسكري الذي يوفر ميزة عسكرية محددة[16]. ونشر المعلومات، بما في ذلك الدعاية العدائية، لا يجعل الصحفيين أو البنية التحتية الإعلامية أهدافا عسكرية مشروعة. وإساءة توصيف الصحفيين بأنهم "إرهابيون" أو "مقاتلون" لا يمكن أن يلغي هذه الأشكال من الحماية.

8 - والقتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، والحبس غير المشروع للأشخاص المحميين انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف[17]، شأنها شأن الهجوم المتعمَّد على المدنيين، مما يؤدي إلى الوفاة أو الإصابة بجروح خطيرة[18]. وتشكل هذه الأفعال، إلى جانب الهجوم المتعمّد على الأعيان المدنية، جرائم حرب[19]. وعندما تُرتكب جرائم القتل والتعذيب والسجن والاختفاء القسري والاضطهاد - بما في ذلك استهداف الصحفيين لأسباب تمييزية أو بسبب آراء سياسية منسوبة إليهم - في إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجَّه ضد مجموعة من السكان المدنيين، فإنها تشكل جرائم ضد الإنسانية[20].

9 - وقد يُعد القتل الممنهج للأشخاص الذين يوثقون الفظائع - أي الشهود الذين ينتمون إلى المجموعة المستهدفة - دليلا على نية تدمير تلك المجموعة المشمولة بالحماية، كما أن التخلص من الشهود وإغلاق

(12) *[فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة] Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion,* *I.C.J. Reports*, paras.261 and 285 (3)؛ [الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)] *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), Provisional Measures, Order of 26 January 2024, I.C.J. Reports 2024*, p. 3؛ المحكمة الجنائية الدولية، الدائرة التمهيدية الأولى، الحالة في دولة فلسطين، مذكرتا التوقيف الصادرتان في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(13) البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949، المادة 79؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 34.

(14) البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المواد 50 و 51 و 57؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 6.

(15) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 33؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 103.

(16) البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المادة 52؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 10.

(17) اتفاقيات جنيف، المواد 50 و 51 و 130 و 147.

(18) البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المادة 85 (3) (أ).

(19) نظام روما الأساسي، المادتان 8 (2) (أ) و 8 (2) (ب).

(20) المرجع نفسه، المواد 7 (1) (أ) و 7 (1) (هـ) و 7 (1) (و) و 7 (1) (ح) و 7 (1) (ط).

قنوات الاتصال بالعالم الخارجي قد يسهلان عملية التدمير تلك[21]. وتشمل جريمة الإبادة الجماعية أيضا وسائل الإعلام باعتبارها من الجناة: فالتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية الذي يُعاقَب عليه بموجب المادة الثالثة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، هو جريمة قائمة بذاتها وغير مكتملة، وتكتمل بمجرد النطق بها أو نشرها، وتسري على المسؤولين ومقدمي البرامج الإعلامية والجهات الفاعلة في وسائل الإعلام الخاصة[22]. ولكي يُعتبر أي تصريح تحريضا على الإبادة الجماعية، يجب أن يكون دعوة علنية إلى الإبادة الجماعية، وأن يكون مباشرا في سياقه الثقافي واللغوي، وأن يُدلى به مع النية في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية. ورغم أن الكلام الذي لا يتجاوز هذا الحد قد لا يُعتبر دليلا في حد ذاته، فإنه قد يُثبت النية مع ذلك[23].

10 - واسرائيل ملزمة، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال التي تمارس السيطرة الفعلية، بالالتزام بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة[24]. وتحمي المادة 19 الحرية في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها عبر أية وسيلة إعلامية؛ ويترتب على قطع شبكات الاتصالات وتدمير البنية التحتية للاتصالات المساس بحق الناس في تلقي المعلومات[25]. ويجب أن تكون القيود محددة بنص القانون، وأن تتوخى تحقيق هدف مشروع، وأن تكون ضرورية؛ ولا يجوز التذرع بالأمن القومي لتكميم الصحافة أو حجب معلومات تهم المصلحة العامة[26]. ويجب أن تستوفي الرقابة، وأشكال الحظر على وسائل الإعلام، واستبعاد الصحافة الأجنبية، ومراقبة الصحفيين أو ملاحقتهم قضائيا، هذا المعيار[27]. وتنص المادة 20 من العهد والمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على

(21) [*حكم محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (كرواتيا ضد صربيا)*] *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Croatia v. Serbia), Judgment of 3 February 2015, I.C.J. Reports 2015*, p. 3, para. 148؛ [*حكم محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود)*] *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro), Judgment of 26 February 2007, I.C.J. Reports 2007*, p. 43, para. 373.

(22) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المواد الثانية إلى الرابعة؛ نظام روما الأساسي، المادة 25 (3) (هـ)؛ [الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في *قضية المدعي العام ضد أكايسو*] International Criminal Tribunal for Rwanda, *Prosecutor v. Akayesu*, Case No. ICTR-96-4-T, Judgment, 2 September 1998, paras. 556–562.

(23) [حكم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في *قضية ناهيمانا وآخرين ضد المدعي العام*] International Criminal Tribunal for Rwanda, *Nahimana et al. v. Prosecutor*, Case No. ICTR-99-52-A, Judgment, 28 November 2007, paras. 315, 692, 700 and 701.

(24) *فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الفقرة 111؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31 (2004)، الفقرة 10.

(25) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34 (2011)، الفقرات 11-13 و 43.

(26) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، الفقرتان 22 و 30.

(27) المرجع نفسه، الفقرات 39 و 43 و 45.

وجوب قيام الدول بحظر الدعاية للحرب والدعوة إلى الكراهية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، وفقا للعتبة التي حددتها خطة عمل الرباط[28].

11 - ويعد تصرف أي جهاز من أجهزة الدولة، بما في ذلك قواتها المسلحة، فعلا صادرا عن هذه الدولة، التي عليها أن تكف عن الأفعال غير المشروعة وضمان عدم تكرارها[29]. وتلتزم جميع الدول بالتعاون في سبيل وضع حد للإخلالات الخطيرة بالقواعد الآمرة وعدم الاعتراف بشرعية الأوضاع الناجمة عن هذه الإخلالات[30]. ويؤكد قرار مجلس الأمن 2222 (2015) مجددا على حماية الصحفيين بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويشير إلى واجب التحقيق في الهجمات التي تستهدفهم ومقاضاة مرتكبيها[31].

12 - وبموجب المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تتحمل المؤسسات الإعلامية والمنصات الإلكترونية وشركات الإعلانات مسؤولية احترام حقوق الإنسان: فعليهم تجنب التسبب في آثار ضارة أو المساهمة فيها، ومنع الآثار الضارة المرتبطة بعملياتهم أو التخفيف منها، وبذل العناية الواجبة المشددة في حالات النزاع[32]. فقد تسهم أي وسيلة إعلام تتبنى ادعاءات طرف من الأطراف المتحاربة لم يتم التحقق منها باعتبارها حقائق، أو أي منصة تنشر دعوات محظورة، أو أي مؤسسة تنشر مثل هذه الرسائل لقاء مقابل مادي، في إلحاق الضرر. وقد تترتب على هيئات البث المنشأة بصفتها مؤسسات عامة، علاوة على ذلك، الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة.

ثالثا - إسكات الشهود

13 - سعت إسرائيل سعيا ممنهجا، طوال عقود من احتلالها لفلسطين، إلى إسكات الصحافة الفلسطينية لإخفاء قمعها للشعب الفلسطيني وتجنب المساءلة. فمن خلال فرض قيود على حرية التنقل[33]، وتقييد الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات[34]، وارتكاب انتهاكات تشمل الهجمات والاعتقالات التعسفية[35]، دأبت القوات الإسرائيلية منذ فترة طويلة على استهداف العاملين في مجال الإعلام والبنية التحتية الإعلامية مع

(28) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 4؛ لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 35 (2013)، الفقرات 13 و 15 و 16؛ A/HRC/22/17/Add.4.

(29) مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، المادتان 4 و 30.

(30) المرجع نفسه، المادتان 40 و 41.

(31) قرار مجلس الأمن 2222 (2015).

(32) انظر A/HRC/17/31، المرفق، المبادئ 11-13 و 17.

(33) انظر https://www.refworld.org/reference/annualreport/cpj/1999/en/35817.

(34) انظر https://smex.org/how-the-israeli-occupation-restricts-the-development-of-internet-infrastructure-in-palestine/

(35) انظر https://www.refworld.org/reference/annualreport/freehou/2017/104420?prevDestination=search&prevPath=/search?order=desc&sm_country_name%5B%5D=State+of+Palestine+%28the%29&sm_keywords_name%5B%5D=Freedom+of+expression&sort=score&result=result-104420-en؛ https://www.ifj.org/media-centre/news/detail/article/palestine-icc-case-filed-over-systematic-targeting-of-palestinian-journalists.

الإفلات من العقاب. ومن بين أكثر من 20 صحفيا فلسطينيا قُتلوا قبل عام 2023[36]، كان مقتل شيرين أبو عاقلة على يد القوات الإسرائيلية في أيار/مايو 2022 نذيرا بأنماط العنف والإفلات من العقاب التي يتسم بها الهجوم الحالي على الصحافة[37].

14 - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتلت القوات الإسرائيلية ما يقرب من 300 صحفي[38] وأصابت أكثر من 400[39]. وفي حين لقي بعضهم مصرعهم في هجمات عشوائية على مناطق مدنية، قُتل حوالي 70 شخصا انتقاما منهم بسبب عملهم[40]. وكان الكثيرون يرتدون سترات وخوذا صحفية، أو يحملون معدات، أو موجودين في مركبات وخيام تحمل علامات مميزة، وهو ما سهّل استهدافهم، بدلا من أن يمكّن الجيش الإسرائيلي من التعرف على العاملين في مجال الإعلام وحمايتهم.

15 - وبرَّرت إسرائيل استهداف الصحفيين من خلال تصويرهم على أنهم مقاتلون. وبموجب القانون الدولي الإنساني، لا يفقد الصحفيون الحماية الممنوحة للمدنيين إلا من خلال المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية[41]، ويقع عبء إثبات ذلك على عاتق المعتدي؛ ويُفترض بأنهم مدنيون[42]. ولا تستوفي الانتماءات أو علاقات العمل أو الآراء المعرب عنها هذا الحد الأدنى. وقد قلبت إسرائيل هذا المعيار رأسا على عقب، حيث وصفت الصحفيين بأنهم "إرهابيون" أو "عناصر حماس" - غالبا بعد وفاتهم وبناء على أدلة لم تُكشف عنها أو فقدت مصداقيتها - لإضفاء الشرعية على عمليات القتل غير المشروعة.

16 - وتعرَّض الصحفيون الفلسطينيون أيضا للترهيب والقمع على يد الجماعات السياسية والمسلحة الفلسطينية. ففي غزة، تعرَّض الصحفيون للاعتداء على يد أفراد مسلحين[43]، في حين هدَّدت حركة حماس الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات ضد الحركة[44]. وفي الضفة الغربية، قامت السلطة الفلسطينية بتقييد

(36) انظر https://cpj.org/data/killed/?status=Killed&type%5B%5D=Journalist&type%5B%5D=Media%20Worker&motiveConfirmed%5B%5D=Confirmed&motiveUnconfirmed%5B%5D=Unconfirmed&cc_fips%5B%5D=IS&start_year=1992&end_year=2023&group_by=year.

(37) انظر https://cpj.org/2026/05/4-years-on-fbi-investigation-into-shireen-abu-aklehs-murder-stalled/؛ و https://cpj.org/wp-content/uploads/2023/05/CPJ-Special-Report-May-2023_Deadly-Pattern.pdf.

(38) انظر https://www.un.org/unispal/document/high-commissioner-turk-the-absence-of-accountability-in-the-opt-is-nothing-short-of-shameful/.

(39) انظر https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2025/09/Journalists-Report-EN.pdf، الصفحة 4.

(40) انظر https://rsf.org/en/country/palestine; https://cpj.org/2023/10/journalist-casualties-in-the-israel-gaza-war/.

(41) البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المادة 79؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 34.

(42) البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المواد 50 (1) و 51 (3) و 79؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدتان 1 و 6؛ ICRC, *Interpretive Guidance on the Notion of Direct Participation in Hostilities* (2009).

(43) انظر https://pjs.ps/ar/page-3250.html.

(44) انظر https://cpj.org/2025/05/gaza-journalists-speak-out-about-hamas-intimidation-threats-assaults/؛ https://pjs.ps/ar/page-3308.html.

حرية الصحافة بشكل مماثل، إلى جانب عمليات الاعتقال الفردية للصحفيين[45]، حيث أمرت بتعليق عمليات قناة الجزيرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2025[46].

ألف - غزة

17 - بعد ثلاثة أشهر فقط من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لاحظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) أن "غزة أصبحت على ما يبدو المكان الأكثر خطورة على حياة الصحفيين - وأسرهم - في العالم"[47]. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أبلغت إسرائيل وكالتي رويترز وفرانس برس أنها لا تستطيع ضمان سلامة الصحفيين التابعين لهما[48]. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، سُجلت 240 حالة استخدمت فيها إسرائيل الذخيرة الحية ضد الطواقم الإعلامية[49]. وتوقفت وكالة رويترز عن إطلاع القوات الإسرائيلية على مواقع الصحفيين، خشية أن تيسر هذه المعلومات شنّ هجمات[50]. وتلقى العديد من الصحفيين الفلسطينيين مكالمات تهديدية، بما في ذلك تهديدات بالقتل، تأمرهم بالتوقف عن ممارسة عملهم الصحفي[51]. وقلّل الصحفيون من اتصالاتهم بأسرهم عقب تلقي مكالمات هاتفية تهدد بقتل أفراد أسرهم عقابا لهم على تقاريرهم الصحفية[52].

18 - ويشير تدمير أكثر من 150 منزلا لصحفيين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى النية في اضطهاد قطاع الإعلام[53]. وواجه الصحفيون صعوبات في استئجار منازل أو مكاتب في غزة بسبب خوف مالكيها من تعرضها للاستهداف[54]. وقُتلت المصورة الصحفية الفلسطينية فاطمة حسونة مع خمسة من أفراد

(45) انظر https://network.aljazeera.net/ar/press-releases/الجزيرة - تدين - اعتقال - أجهزة - أمن - السلطة - الفلسطينية - للزميل - محمد - الأطرش - وتطالب - بإطلاق - سراحه - فورا.

(46) انظر https://news.un.org/en/story/2025/01/1158936.

(47) انظر https://www.un.org/unispal/document/killings-of-journalists-and-their-family-members-in-gaza-dec14-2023/.

(48) انظر https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-military-says-it-cant-guarantee-journalists-safety-gaza-2023-10-27/.

(49) انظر https://pjs.ps/ar/page-3550.html.

(50) انظر https://www.reuters.com/investigations/visual-evidence-upends-israels-official-story-deadly-attack-gaza-hospital-2025-09-26/.

(51) انظر https://euromedmonitor.org/en/article/6371/Israel-escalates-attacks-against-Palestinian-journalists-in-Gaza؛ https://cpj.org/data/people/anas-al-sharif/.

(52) انظر https://mezan.org/uploads/files/2025/9/1756720644Kill%20the%20Witness%20Hide%20the%20Crimes%20-%20Final.pdf، الصفحة 6.

(53) انظر https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2025/09/Journalists-Report-AR.pdf، الصفحة 44؛ و https://pjs.ps/ar/page-3314.html.

(54) انظر https://www.afp.com/en/agency/inside-afp/inside-afp/death-exhaustion-and-suspicion-afp-journalists-horrors-gaza.

أسرتها في 16 نيسان/أبريل 2025، عندما أصابت ذخائر دقيقة التوجيه شقتهم ليلا[55]، وذلك بعد يوم واحد من اختيار فيلمها الوثائقي عن الحياة خلال الإبادة الجماعية لعرضه في مهرجان كان السينمائي[56].

19 - واستُخدمت أساليب حربية شنيعة بشكل خاص لقتل الصحفيين، بما في ذلك غارات "الضربة المزدوجة". وفي آب/أغسطس 2025، قصفت القوات الإسرائيلية شرفة في مجمع ناصر الطبي كان الصحفيون يعملون فيها عادة، مما أسفر عن مقتل 22 شخصا. وأسفرت الضربة الأولى عن مقتل حسام المصري، مصور وكالة رويترز؛ أما الضربة الثانية فأودت بحياة أربعة صحفيين آخرين كانوا قد هرعوا إلى مكان الحادث، إلى جانب عاملين في المجال الصحي وفرق الإنقاذ. وأعلنت القوات الإسرائيلية أنها استهدفت "كاميرا تابعة لحركة حماس"، تم التعرف لاحقا على أنها تابعة لوكالة رويترز[57].

20 - وتواصلت الهجمات حتى بعد وقف إطلاق النار المزعوم في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وفي 21 كانون الثاني/يناير 2026، أسفرت غارة جوية اسرائيلية عن مقتل ثلاثة صحفيين فلسطينيين متوجهين بسيارتهم إلى أحد مخيمات النازحين[58]. وفي 8 نيسان/أبريل 2026، خلال إحدى الهجمات العديدة بالطائرات المسيَّرة، قتل الجيش الإسرائيلي الصحفي في قناة الجزيرة محمد وشَّاح بينما كان يقود سيارته[59]. وبررت إسرائيل أعمال القتل هذه بادعاء انتمائهم إلى حركة حماس[60].

21 - وفي غزة، يدرك الصحفيون أن مهنتهم أصبحت مستهدفة[61]. وكما صرحت المراسلة يمنى السيد، "يبدو أن ارتداء ستراتنا الصحفية يعرضنا للخطر"[62]. وأعمال القتل هذه غير قانونية: فوضع الحماية الذي يتمتع به الصحفيون يظل قائما ولا يسقط عنهم[63].

(55) انظر https://staging.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2025/05/2025.05.14-Kill-The-Press-1-Fatima-Hassouna.pdf, p. 13.

(56) انظر https://www.festival-cannes.com/en/press/press-releases/tribute-to-fatma-hassona/.

(57) انظر https://www.reuters.com/investigations/visual-evidence-upends-israels-official-story-deadly-attack-gaza-hospital-2025-09-26/.

(58) انظر https://cpj.org/2026/01/israeli-drone-strike-on-vehicle-kills-3-journalists-in-gaza/؛ https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=1370254791806309&id=100064654032648؛ و https://www.theguardian.com/world/2026/jan/21/three-journalists-palestinians-killed-israeli-forces-gaza.

(59) انظر https://cpj.org/data/people/mohammed-washah/.

(60) انظر https://x.com/AvichayAdraee/status/2042135324776628405?s=20؛ و https://cpj.org/2026/01/israeli-drone-strike-on-vehicle-kills-3-journalists-in-gaza/.

(61) انظر https://www.youtube.com/watch?v=p3yDx_VWPd8.

(62) انظر https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/news/these-journalists-gaza-risk-their-lives-cover-israel-hamas-war-nothing-can-describe-what-you.

(63) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018)، الفقرتان 23 و 64.

باء - الضفة الغربية

22 - على مدى العامين الماضيين، تعرض الصحفيون أيضا لهجمات ممنهجة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في سياق تصاعد أعمال الإرهاب التي يرتكبها المستوطنون والعمليات العسكرية[64]، حيث تم توثيق 139 اعتداء من قبل المستوطنين على الصحافة[65].

23 - والحضور على الساحة الدولية ليس رادعا بأي حال من الأحوال. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس 2025، بعد أسابيع من الفوز بجائزة الأوسكار عن الفيلم الوثائقي *"لا أرض أخرى"*، تعرَّض الصحفي والمخرج المشارك حمدان بلال لهجوم في منزله في مسافر يطا على يد مستوطنين إسرائيليين، ثم احتجزه الجيش طوال الليل[66]. وفي عام 2025 أيضا، تعرَّضت طواقم تابعة لقناة Deutsche Welle الألمانية لهجمات في حوادث منفصلة، حيث رشقهم المستوطنون بالحجارة[67]، وأطلق الجيش الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع عليهم[68]، كما اعتدى المستوطنون على المصوِّرة الفلسطينية رنين صوافطة التي تعمل لحساب وكالة رويترز أثناء تغطيتها لقطاف الزيتون، على الرغم من ارتدائها الشارات المميزة للصحافة[69].

جيم - إلحاق الضرر بالأسر

24 - قامت إسرائيل أيضا بتهديد عائلات الصحفيين وترهيبها واستهدافها، مما أسفر عن مقتل حوالي 710 من أقاربهم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023[70]، منهم 436 في الأشهر الأربعة الأولى وحدها[71]. ورغم مقتل العديد منهم في خضم الهجمات الإسرائيلية العشوائية، تشير الأدلة إلى أن بعض العائلات قد استُهدفت عمدا.

25 - ومن الأمثلة البارزة على ذلك حالة وائل الدحدوح، رئيس مكتب قناة الجزيرة في غزة. ففي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أسفرت غارة جوية اسرائيلية على مخيم النصيرات عن مقتل زوجته وابنه البالغ من العمر 15 عاما وابنته البالغة من العمر 7 أعوام وحفيده البالغ من العمر عاما واحدا[72]. وبعد شهرين، أصيب السيد

(64) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/03/state-backed-terror-squads-forefront-israels-ethnic-cleansing-and-annexation.

(65) انظر https://pjs.ps/ar/page-3550.html.

(66) انظر https://www.theguardian.com/world/2025/mar/24/oscar-winning-palestinian-director-attacked-by-israeli-settlers-and-arrested؛ https://x.com/yuval_abraham/status/1904516176232759752.

(67) انظر https://corporate.dw.com/en/dw-staff-in-the-occupied-west-bank-come-under-a-hail-of-stones-from-radical-settlers-limbourg-israel-must-ensure-the-safety-of-journalists/a-73169386.

(68) انظر https://corporate.dw.com/en/israeli-military-targets-dw-team-in-west-bank-incident-captured-on-video/a-73809709.

(69) انظر https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-settlers-attack-palestinians-journalists-west-bank-olive-harvest-2025-11-08/.

(70) انظر https://pjs.ps/en/page-3550.html؛ https://english.wafa.ps/Pages/Details/165699.

(71) انظر https://pjs.ps/ar/page-3314.html.

(72) انظر https://www.aljazeera.com/news/2023/10/25/family-of-al-jazeera-gaza-bureau-head-killed-in-israeli-air-raid.

الدحدوح وزميله سامر أبو دقة بجروح بليغة في هجوم؛ وبعد أن منعت القوات الإسرائيلية مرور سيارات الإسعاف، بقي السيد أبو دقة ينزف حتى الموت[73]. وفي 7 كانون الثاني/يناير 2024، قُتل حمزة، الابن البكر للسيد الدحدوح، وهو أيضا صحفي في قناة الجزيرة، مع زميل له في غارة جوية[74]. ويواصل السيد الدحدوح بعد إجلائه طبيا عمله الصحفي، قائلا: "كنت أدرك أنني مستهدف، لكنني لم أكن أتصور أنهم سيستهدفون عائلتي"[75].

دال - التهديد والقتل وتشويه السمعة

26 - ترافقت الهجمات العسكرية على الصحفيين بشكل ممنهج مع حملات تشويه السمعة التي تهدف إلى تصويرهم على أنهم أهداف عسكرية مشروعة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أفادت التقارير أن الجيش الإسرائيلي أنشأ وحدة خاصة، تُعرف باسم "خلية إضفاء الشرعية"، والتي دأبت بشكل منهجي على تصوير الصحفيين المقيمين في غزة على أنهم عناصر في حركة حماس[76]. وتُستخدم هذه السرديات لتخويف الصحفيين وتهيئة ذريعة قبل شنّ الهجمات، ثم إضفاء الشرعية على عمليات القتل بأثر رجعي، وإلقاء المسؤولية على الجماعات المسلحة الفلسطينية من خلال تشويه القانون الدولي الإنساني[77]. ويدل التبرير المنهجي لهذه الهجمات على وجود نية لاستهداف العاملين في مجال الإعلام المحميين.

27 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، اتهم الجيش الإسرائيلي ستة صحفيين بأنهم "عناصر في الجناح العسكري لحركة حماس"[78]. وقتل لاحقا اثنان من هؤلاء الصحفيين، وهما حسام شبات[79] وأنس الشريف. وكتب شبات في بيان نُشر بعد مقتله: "إذا كنت تقرأ هذا، فهذا يعني أنني قُتلت - على الأرجح مستهدفا - على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي"[80].

28 - وكان أنس الشريف أحد أبرز الأصوات التي وثقت الإبادة الجماعية، حيث وصلت رسالته إلى الملايين عبر الإنترنت[81]. وتلقى مكالمات تهديدية تأمره بالتوقف عن ممارسة عمله الصحفي، وفي كانون الأول/ديسمبر

(73) انظر https://www.aljazeera.com/news/2023/12/15/al-jazeera-condemns-israeli-forces-killing-of-cameraman-samer-abu-daqqa.

(74) انظر https://cpj.org/data/people/hamza-al-dahdouh/.

(75) انظر https://www.la7.it/piazzapulita/video/wael-al-dahdouh-al-jazeera-gaza-essere-giornalista-li-significa-essere-un-bersaglio-19-09-2025-611129.

(76) انظر https://www.972mag.com/israel-gaza-journalists-hamas-hasbara/.

(77) انظر https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/attachments/books/Humanitarian%20Camouflage%20Israel%20Rewrites%20the%20Laws%20of%20War%20to%20Legitimize%20Genocide%20in%20Gaza.pdf.

(78) انظر https://x.com/IDF/status/1849088691450339461؛ و https://www.idf.il/en/mini-sites/al-jazeera-hamas-connection/؛ و https://cpj.org/2024/08/cpj-denounces-israels-smearing-of-killed-palestinian-journalists-with-unsubstantiated-terrorist-labels/.

(79) انظر https://cpj.org/data/people/hossam-shabat/.

(80) انظر https://x.com/HossamShabat/status/1904219854183313461.

(81) انظر https://www.instagram.com/anasjamal44/.

2023، قُتل والده جراء غارة إسرائيلية استهدفت منزل عائلته[82]. ورفض الاتهامات الموجهة إليه بإخفاء "جرائم حماس"[83] بعد تغطيته لمذبحة مدرسة "التابعين"[84]، وبانتمائه إلى حركة حماس[85]، قائلا: "يتهمونني بالإرهاب لأن الاحتلال يريد اغتيالي معنويا"[86]. وفي 10 آب/أغسطس 2025، قُتل هو وخمسة من زملائه في غارة بطائرة مسيَّرة استهدفت خيمة للصحفيين بالقرب من مجمع الشفاء الطبي[87]. وأعلنت إسرائيل مسؤوليتها عن الهجوم، وكررت مزاعم غير مدعومة بأدلة بشأن انتمائه إلى حركة حماس[88].

هاء - الاحتجاز غير القانوني والتعذيب

29 - منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتقل أكثر من 100 من الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام الفلسطينيين، ولا يزال حوالي 30 منهم في السجن[89].

30 - وفي حين تعرض العديد من الصحفيين للاعتقال التعسفي في أعقاب حملات اعتقال جماعي، فقد استهدف عدد منهم بشكل متعمد. ففي نيسان/أبريل 2025، داهمت القوات الإسرائيلية منزل الصحفي علي الصمودي في جنين. والصمودي - الذي أصيب بطلق ناري في كتفه في عام 2022 خلال الهجوم القاتل الذي استهدف شيرين أبو عاقلة - احتُجز دون محاكمة لمدة عام، في ظروف مزرية أدت إلى فقدانه 60 كيلوغراما من وزنه[90]. ولا يزال صحفيان فلسطينيان كانا يغطيان أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في عداد المفقودين قسرا[91].

31 - ويصف الصحفيون المفرج عنهم تعرضهم للاعتداءات الجسدية المتكررة؛ والعنف الجنسي، بما في ذلك التهديد بالاغتصاب؛ ووضعيات الإجهاد القسرية؛ والحرمان الحسي؛ والغذاء غير الكافي؛ والإهمال الطبي[92]. وفي حين يتعرض المعتقلون الفلسطينيون للتعذيب بشكل روتيني[93]، فإن الصحفيين يتعرضون

(82) انظر https://cpj.org/data/people/anas-al-sharif/.

(83) انظر https://x.com/AvichayAdraee/status/1822253427126084040.

(84) انظر https://www.youtube.com/watch?v=UYZfEfOAGr8.

(85) انظر https://x.com/AvichayAdraee/status/1948273569202364747.

(86) انظر https://cpj.org/2025/07/cpj-calls-for-anas-al-sharifs-protection-in-face-of-israeli-smears/.

(87) انظر https://www.aljazeera.com/news/2025/8/10/al-jazeera-journalist-anas-al-sharif-killed-in-israeli-attack-in-gaza-city.

(88) انظر https://x.com/IDF/status/1954652255199887516؛ https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/08/gaza-un-experts-appalled-murder-al-jazeera-correspondents-israeli-strike.

(89) انظر https://cpj.org/2023/10/arrests-of-palestinian-journalists-since-start-of-israel-gaza-war/.

(90) انظر https://cpj.org/data/people/ali-al-samoudi/؛ و https://edition.cnn.com/2026/05/09/middleeast/palestinian-journalist-israeli-prison-latam-intl

(91) انظر https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/7551/2023/ar/؛ مفقودان منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 في غزة: ما مصير الصحفيَين نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد؟|RSF.

(92) انظر "عُدنا من الجحيم" : صحفيون فلسطينيون يروون قصص التعذيب في السجون الإسرائيلية - Committee to Protect Journalists.

(93) انظر https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc6171-torture-and-genocide-report-special-rapporteur-situation-human.

لأشكال فريدة من الاستجواب الترهيبي، لأنهم يُعتبرون "عملاء لحركة حماس"[94]. وقال ضابط إسرائيلي لأحد الصحفيين: "أنا قتلت جميع الصحفيين، ومن لم أقدر أن أقتلهم، أحضرتهم إلى هنا"[95].

32 - وتم تهديد الصحفيين المحتجزين بالتعرض للمضايقات من جديد إذا واصلوا ممارسة عملهم الصحفي بعد الإفراج عنهم. وقيل لصحفي محتجز: "إذا قمت ... بكتابة شيء، سنعود ونعتقلك مرة أخرى، ونحكم عليك بالسجن لمدة تتراوح بين 15 إلى 20 سنة أخرى، أو نغتالك أنت وزوجتك وأطفالك في غرفة نومك"[96].

33 - ويجد العديد من الصحفيين أنفسهم، بعد الإفراج عنهم، عاجزين عن ممارسة عملهم، بسبب الأضرار النفسية والجسدية التي لحقت بهم وخوفهم من الانتقام[97].

واو - تدمير البنية التحتية

34 - أدى الاستهداف الواسع النطاق للبنية التحتية الرئيسية لوسائل الإعلام والاتصالات وتدميرها - مما أغرق غزة أحيانا في تعتيم إعلامي شبه تام - إلى إعاقة عمل الصحفيين بشكل خطير في جمع المعلومات والتحقق منها ونشرها.

35 - وفي اليوم الأول من الهجوم الجاري، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، دمرت غارة جوية إسرائيلية برج فلسطين الذي كان يضم مكاتب سبع مؤسسات إعلامية[98]. وفي غضون أسبوع واحد، تعرَّض حوالي 50 مكتبا إعلاميا لأضرار[99]. ودُمِّر بيت الصحافة، وهو مؤسسة غير ربحية توفر المأوى ومعدات الحماية والوصول إلى الإنترنت للصحفيين، تدميرا كاملا في شباط/فبراير 2024[100]. ومن المرجح أن يكون الاستهداف المبكر والمكثف للمؤسسات الإعلامية دليلا على نية صريحة في قمع التغطية الصحفية من الميدان. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025، كان قد تم تدمير 150 مكتبا ومؤسسة إعلامية[101]، بما في ذلك مقرات وكالات الأنباء وأبراج البث ومحطات الإذاعة[102].

36 - وفي غزة، دمَّرت إسرائيل بالكامل 81 في المائة من البنية التحتية للإعلام والاتصالات وألحقت أضرارا جزئية بـ 12 في المائة منها، مثل أبراج الهواتف المحمولة وكابلات الألياف الضوئية ومراكز

(94) مساهمة قدَّمتها مؤسسة الضمير.

(95) انظر بين أساليب الجيش وممارسات الشاباك، الصحفيون الغزيون يرزحون تحت ظروف لاإنسانية في المعتقلات الإسرائيليةRSF | .

(96) مساهمة قدَّمتها مؤسسة الضمير.

(97) انظر https://cpj.org/special-reports/we-returned-from-hell-palestinian-journalists-recount-torture-in-israeli-prisons/.

(98) انظر https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2025/09/Journalists-Report-AR.pdf، الصفحة 54.

(99) انظر https://english.wafa.ps/Pages/Details/138333.

(100) انظر https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2025/09/Journalists-Report-AR.pdf، الصفحة 56؛ و https://forbiddenstories.org/the-destruction-of-press-infrastructure-in-gaza-a-strategy-to-blind-the-public.

(101) انظر https://www.pjs.ps/ar/page-3425.html؛ https://www.ifj.org/media-centre/news/detail/article/palestine-media-sector-must-be-considered-a-priority-following-ceasefire.

(102) انظر https://mediacide.palestine-studies.org/index.php/en/node/6016؛ https://news.un.org/en/story/2026/02/1166943.

البيانات[103]. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استهدفت القوات الإسرائيلية منشآت شبكات الاتصالات، مما أدى إلى تعطيل خطين من الخطوط الثلاثة الرئيسية للهاتف المحمول في غزة[104]. وفي غضون شهر واحد، تعرَّض 15 من أصل 19 مزودا لخدمة الإنترنت في الأرض الفلسطينية المحتلة لانقطاع تام في الخدمة[105]، ودُمِّر ما يُقدَّر بنحو 50 في المائة من البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في غزة، ولم يبقَ قيد التشغيل سوى 30 في المائة من أبراج اتصالات الهواتف المحمولة[106]. وثبت أن استعادة الاتصالات أمر بالغ الصعوبة بسبب حجم الأضرار، ونقص المعدات والوقود الناجم عن الحصار[107]، والعرقلة العسكرية للوصول إلى تلك المناطق[108]. وفي إحدى الحوادث، قُتل اثنان من الفنيين في شركة الاتصالات الفلسطينية جراء قصف دبابة إسرائيلية أثناء قيامهما بإصلاح لوحة التبديل الهاتفي في خان يونس، على الرغم من التنسيق مع الجيش[109].

37 - وقامت إسرائيل مرارا وتكرارا بتعطيل الوصول إلى الإنترنت في غزة من خلال تدمير البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والتسبب في حالات نقص الكهرباء والوقود[110]. وانخفضت حركة الإنترنت انخفاضا حادا اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 2023[111]، حيث حدث أول انقطاع للخدمة استمر 35 ساعة خلال الشهر الأول[112]. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وقع ما لا يقل عن 16 حالة انقطاع الخدمة، والتي غالبا ما تزامنت مع تصعيدات عسكرية[113].

38 - وفي عام 2024، عندما دعا الاتحاد الدولي للاتصالات إلى إعادة بناء شبكة الاتصالات الفلسطينية[114]، زعمت إسرائيل أن تحسين الاتصال بالإنترنت سيمكّن حركة حماس من شنّ هجمات[115]. وفي الواقع، فرضت إسرائيل منذ فترة طويلة حصارا رقميا من خلال السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي

(103) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/e539cbf23b348c3d4fc69b8a7e9c9d7d-0280062026/original/Gaza-RDNA-2026-Final-April-19.pdf, p. 32.

(104) انظر https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-4.

(105) انظر https://www.accessnow.org/publication/palestine-unplugged.

(106) انظر https://7amleh.org/storage/Advocacy%20Reports/Telecommunications%20Report.pdf؛ https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/03/26/destruction-gaza-telecommunications-2025-eng-1742996508.pdf.

(107) انظر https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/03/26/destruction-gaza-telecommunications-2025-eng-1742996508.pdf.

(108) انظر https://7amleh.org/post/1647.

(109) انظر https://www.aa.com.tr/en/middle-east/2-staffers-from-palestinian-telecommunication-company-killed-by-israeli-attacks/3108318؛ https://www.972mag.com/paltel-workers-gaza-israeli-arm.

(110) انظر https://7amleh.org/storage/Advocacy%20Reports/Telecommunications%20Report.pdf.

(111) انظر https://pulse.internetsociety.org/en/shutdowns/internet-disconnected-in-gaza/.

(112) انظر https://x.com/CloudflareRadar/status/1718570617933349011.

(113) انظر https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/03/26/destruction-gaza-telecommunications-2025-eng-1742996508.pdf؛ https://www.accessnow.org/publication/internet-shutdowns-typology-of-harms/.

(114) انظر https://www.itu.int/dms_pub/itu-s/opb/conf/S-CONF-CL-2024-PDF-a.pdf.

(115) انظر https://theintercept.com/2024/06/21/israel-gaza-internet-rebuild/.

للأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى حصر غزة في استخدام تكنولوجيا شبكات الجيل الثاني (2G) المتقادمة لعقود من الزمن[116]. وفي 10 حزيران/يونيه 2025، قصفت إسرائيل آخر كابل عامل يخدم وسط وجنوب غزة[117].

39 - وتُعتبر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بنية تحتية مدنية بموجب القانون الدولي الإنساني[118]، ولا يمكن للادعاء العام الذي تسوقه إسرائيل بأن الاتصال بالإنترنت يخدم حركة حماس أن يدحض هذا الافتراض ولا أن يستوفي شروط مهاجمة الأعيان المدنية[119]. وبالتالي، فإن هذه الهجمات على العاملين في مجال البنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية تشكل هجمات غير مشروعة على المدنيين والأعيان المدنية. ومن خلال التسبب مرارا وتكرارا في انقطاع خدمة الاتصالات، عزلَت إسرائيل، كما كان متوقعا، السكان المدنيين، مما أعاق وصولهم إلى المعلومات الضرورية للبقاء على قيد الحياة، والتحذيرات من الهجمات، وخدمات الطوارئ[120]، في الوقت الذي انتهكت فيه حق الناس في التماس المعلومات وتلقيها[121].

40 - وسعى الصحفيون إلى إيجاد بدائل أثناء انقطاع خدمة الاتصالات، باستخدام شرائح e-SIM أجنبية أو شبكات اتصالات مصرية أو إسرائيلية، والتي لا يمكن الوصول إليها إلا في مناطق معينة - معظمها بالقرب من الحدود - فضلا عن أن تكلفتها باهظة للغاية وتتعرض للازدحام بسهولة[122]؛ واستخدامها يكشف عن مواقع الصحفيين، مما يزيد من خطر تعرضهم للهجوم[123].

41 - إن قتل صحفيين محددين، والغارات على منازلهم وأسرهم، وتدمير البنية التحتية للإعلام والاتصالات التي يُفترض أنها ذات طابع مدني، تشكل جرائم حرب تتمثل في القتل المتعمد والهجمات المتعمدة ضد المدنيين والأعيان المدنية[124]. كما أن الاستهداف المتعمَّد لأقارب الصحفيين بهدف قمع التغطية الصحفية يشكل عقابا جماعيا محظورا وترهيبا للأشخاص المشمولين بالحماية[125]. وتشكل هذه الأعمال جزءا من هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجَّه ضد السكان المدنيين في غزة[126]. وفي هذا السياق،

(116) انظر https://www.accessnow.org/publication/palestine-unplugged.

(117) انظر https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02jvuzcZVxyKjy3Ai33rY1AATTStepah5yARm4z3SzKeXEE2DSiUnKP4jJ4GHHkyEYl&id=61554847987085&rdid=75k4mgcCQo#h6xbiQ.

(118) البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المادة 52 (3).

(119) المرجع نفسه، الفقرة 52 (2).

(120) انظر https://pchrgaza.org/wp-content/uploads/2025/07/Annual-Report-2024-AR-Final.pdf؛ https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2024/03/Humanitarian-Violence_Report_FA.pdf.

(121) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34 (2011)، الفقرتان 13 و 43.

(122) انظر https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/03/26/destruction-gaza-telecommunications-2025-eng-1742996508.pdf؛ https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2023/11/gl.2023.11.14.Response%20from%20Paltel%20to%20Human%20Rights%20Watch.pdf.

(123) انظر https://cpj.org/2026/04/how-middle-east-journalists-report-during-internet-blackouts/amp؛ ومساهمة قدَّمتها مؤسسة الحق.

(124) نظام روما الأساسي، المواد 8 (2) (أ) ’1‘ و 8 (2) (ب) ’1‘ و 8 (2) (ب) ’2‘.

(125) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 33؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 103.

(126) انظر A/HRC/55/73 و A/79/384.

يشكل قتل الصحفيين واضطهادهم بسبب ما ينسب إليهم من آراء سياسية جريمتي قتل واضطهاد تندرجان ضمن الجرائم ضد الإنسانية[127]. ومع ذلك، فإن تحليل هذه الأعمال باعتبارها مجرد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية سيكون تحليلا ناقصا. ففي الإبادة الجماعية الجارية، يُعد القضاء المنهجي على شهود وسائل الإعلام وتدمير وسائل التوثيق دليلا على النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية. فهي تكشف عن جهد لا يقتصر على تدمير مجموعة مشمولة بالحماية فحسب، بل يمتد أيضا إلى تدمير الظروف التي يمكن في ظلها رؤية هذا التدمير وتوثيقه واستحضاره، وفي نهاية المطاف الفصل فيه قضائيا. كما أنه يتعارض مع الأمر الملزم الصادر عن محكمة العدل الدولية الذي يقضي بأن تمنع إسرائيل تدمير الأدلة المتعلقة بالأفعال التي تدخل في نطاق المادتين الثانية والثالثة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وتضمن الحفاظ عليها[128].

رابعا - المشهد الإعلامي الإسرائيلي: الرقابة والتلاعب والتحريض

42 - طوال فترة الإبادة الجماعية، شنَّت إسرائيل ما أطلق عليه رئيس وزرائها اسم "معركة الحقيقة"[129]، حيث قامت بحملة تهدف إلى تشكيل الظروف التي يتراءى من خلالها الواقع ويُفهم، وفرضت قيودا على وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، في الوقت الذي حشدت فيه وسائل الإعلام والمنصات الرقمية لنشر الخطاب الذي يحض على الكراهية، والرقابة، والتضليل الإعلامي، والإنكار، مما أدى إلى تطبيع الكراهية ضد الفلسطينيين، بل، وفي بعض الأحيان، التحريض على الإبادة الجماعية.

ألف - قيود الحكومة وسيطرتها على وسائل الإعلام

1 - وسائل الإعلام المحلية

43 - منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، اشتدت الرقابة الإسرائيلية بشكل حاد. وتتطلب الرقابة العسكرية الحصول على موافقة قبل نشر أي تقارير تتناول "القضايا الأمنية". وحتى قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان النظام يقوم بمتوسط ستة تدخلات يوميا في الفترة ما بين عامي 2011 و 2023[130]. وحقق مستويات قياسية في الفترة 2024-2025، حيث تم حظر 635 1 مقالا وحجب 265 6 مقالا في عام 2024 (بمعدل 21 تدخلا يوميا)[131]، كما تم حظر 753 مقالا وحجب 974 4 مقالا في عام 2025 (بمعدل 15 تدخلا يوميا)[132]. ويسمح تعديل عام 2023 لقانون مكافحة الإرهاب باعتقال الصحفيين "لاستهلاكهم" محتوى يُعتبر بأنه يدعم "الإرهاب"، مما يؤدي إلى الرقابة الذاتية ويقوض حرية التعبير[133].

(127) نظام روما الأساسي، المادتان 7 (1) (أ) و 7 (1) (ح).

(128) قضية *جنوب أفريقيا ضد إسرائيل*، الأمر الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024، الفقرة 86(5)، والذي أُعيد تأكيده في الأمر الصادر في 28 آذار/مارس 2024 والأمر الصادر في 24 أيار/مايو 2024.

(129) انظر https://www.youtube.com/watch?v=Ov2Te_WH5Gk.

(130) انظر https://www.972mag.com/15-articles-israeli-army-media-interference/.

(131) انظر https://www.972mag.com/israeli-military-censor-media-2024/.

(132) انظر https://www.972mag.com/15-articles-israeli-army-media-interference/.

(133) انظر https://www.adalah.org/en/content/view/10951#:~:text=The%20amendment%20also%20grants%20the,bodies%20to%20halt%20its%20advancement.&text=Adalah%20commented:,Court%20to%20challenge%20this%20law.%E2%80%9D.

44 - وتعزَّز هذا القمع عن طريق الإصلاحات التي طالت وسائل الإعلام العامة والخاصة. وأصبحت هيئة الإذاعة والتلفزيون العامة خاضعة لرقابة وزارية أشدّ[134]، وواجهت وسائل الإعلام المستقلة عقوبات، بما في ذلك الحظر الذي فُرض عام 2024 على الهيئات المموَّلة من الحكومة من التعامل مع صحيفة هآرتس، بذريعة أن هذه الصحيفة تنزع الشرعية عن إسرائيل[135]. وفي الوقت نفسه، تحظى وسائل الإعلام الموالية للحكومة بمعاملة تفضيلية[136]، بما في ذلك امتياز الوصول إلى المسؤولين الحكوميين والمواقع المحظورة، مثل السجون[137]. ومن شأن "إصلاحات كارحي" المقترحة أن تعزز بقدر أكبر السيطرة السياسية على تنظيم وسائل الإعلام[138] وملكيتها[139] وتمويلها العام[140].

2 - وسائل الإعلام الأجنبية

45 - منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، منعت إسرائيل فعليا الصحفيين الأجانب من دخول غزة[141]، باستثناء الصحفيين المرافقين للقوات العسكرية الخاضعين لرقابة مشددة[142] والزيارات المرتبة مسبقا[143]. كما مُنع بعض الصحفيين من دخول الضفة الغربية[144]. وفي بعض الأحيان، تعرَّض الصحفيون لما يشبه الابتزاز. وأفادت قناة سكاي نيوز بأنها تلقت معلومات تفيد بأن إسرائيل قد تلغي الرحلات الجوية الإنسانية في المستقبل إذا ما نشرت لقطات تم تصويرها على متن رحلة جوية أردنية لنقل المساعدات[145]. ووصف

(134) انظر https://www.timesofisrael.com/unable-to-shut-down-kan-coalition-maneuvers-to-control-public-broadcasters-budget/.

(135) انظر www.haaretz.com/israel-news/2024-11-24/ty-article/.premium/israeli-govt-to-cut-ties-with-haaretz-over-publishers-remarks-on-freedom-fighters/00000193-5e5c-d68e-a1db-fe5c54cf0000.

(136) انظر https://niemanreports.org/netanyahu-vs-the-israeli-media.

(137) انظر https://www.facebook.com/reel/1894260134504194.

(138) انظر https://www.haaretz.com/opinion/editorial/2026-06-25/ty-article-opinion/ahead-of-a-fateful-election-netanyahu-wants-control-of-the-israeli-media/0000019e-fb3b-d0cc-af9e-fffba2c30000.

(139) انظر https://www.ft.com/content/55055c78-a50a-4b87-9667-8081c8944c15?syn-25a6b1a6=1.

(140) انظر https://www.the7eye.org.il/566367.

(141) انظر www.washingtonpost.com/business/2026/04/30/gaza-israel-journalists-coverage-access-war-zone/05a0cdc2-4474-11f1-b19d-32431046b5b4_story.html.

(142) انظر https://www.cjr.org/feature/subversion-of-reality-embedding-israeli-military-idf-gaza-press-ban-access-hamas-jeremy-bowen-bbc-october.php.

(143) انظر https://cpj.org/2025/12/not-journalism-theater-inside-israels-press-tours-to-gaza/.

(144) انظر https://cpj.org/2026/06/these-6-foreign-journalists-have-been-denied-entry-by-israel/#:~:text=For%20Alessandro%20Stefanelli%2C%20an%20Italian,Immigration%20Authority%20(PIBA)%20stating%20that.

(145) انظر https://news.sky.com/story/mile-after-mile-of-grey-rubble-the-view-from-a-plane-dropping-aid-to-gaza-13403242?dcmp=snt-sf-twitter.

الصحفيون الوضع بأنه "صفقة شبيهة بمساومة فاوست مع الشيطان": إما تغطية الأحداث عن بُعد أو القبول بالسيطرة الإسرائيلية[146].

46 - وتم حظر بعض وسائل الإعلام حظرا كاملا. وفي عام 2024، أصدر الكنيست قانونا يجيز إغلاق القنوات الأجنبية التي تُعتبر تهديدا لـ "أمن الدولة"[147]، مما أدى إلى حظر عمل قناة الجزيرة داخل إسرائيل[148]، في حين تعرض مكتبها في الضفة الغربية لمداهمة وأمر بالإغلاق من قبل الجيش الإسرائيلي[149]. ووافق الكنيست لاحقا، في قراءة أولى، على مشروع قانون يهدف إلى جعل تلك الصلاحيات دائمة وإلغاء الرقابة القضائية، وهي خطوة وصفها الاتحاد الدولي للصحفيين بأنها سيطرة استبدادية على وسائل الإعلام المعارضة[150]. وفي شباط/فبراير 2026، حظرت إسرائيل خمسة وسائل إعلام فلسطينية كانت تبث تقاريرها من القدس الشرقية المحتلة، بحجة "التحريض" المزعوم[151].

47 - ولا تستوفي أي من هذه التدابير الشروط اللازمة لتقييد حرية التعبير بموجب القانون الدولي[152]. ولا يستوفي نظام الرقابة العسكرية الإسرائيلية الذي يُفرَض آلاف المرات كل عام معايير الشرعية والضرورة، حيث يحتج بالأمن لقمع التغطية الصحفية للقضايا التي تهم المصلحة العامة المشروعة[153]. وإغلاق وسائل الإعلام بذريعة أنها تشكل "تهديدات أمنية"، أو بسبب "التحريض" أو "نزع الشرعية عن إسرائيل"، يُعاقب الآراء عوضا عن تجنب ضرر ملموس[154]. ويبدو الاستبعاد الشامل وغير المحدود للصحفيين الأجانب من غزة، بما في ذلك خلال فترة ما يُسمى "وقف إطلاق النار"، غير مبرَّر وغير ضروري وغير متناسب، ويهدف فقط إلى منع التوثيق المستقل[155].

(146) انظر https://www.cjr.org/feature/subversion-of-reality-embedding-israeli-military-idf-gaza-press-ban-access-hamas-jeremy-bowen-bbc-october.php.

(147) انظر https://main.knesset.gov.il/EN/News/PressReleases/Pages/press1424t.aspx.

(148) انظر https://www.aljazeera.com/news/2024/5/5/netanyahu-government-votes-to-close-al-jazeera-channel-in-israel.

(149) انظر https://www.aljazeera.com/news/2025/1/7/israel-extends-closure-of-al-jazeera-office-in-occupied-west-bank.

(150) انظر https://www.ifj.org/media-centre/news/detail/article/israel-government-seeks-to-ban-foreign-media-outlets-permanently-if-deemed-a-security-threat.

(151) انظر https://www.ifj.org/media-centre/news/detail/category/press-releases/article/israel-government-bans-five-palestinian-media-platforms-amid-crackdown.

(152) انظر الفقرة 10 أعلاه؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34 (2011)، الفقرة 22.

(153) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34 (2011)، الفقرتان 25 و 30.

(154) المرجع نفسه، الفقرتان 39 و 42.

(155) المرجع نفسه، الفقرتان 34 و 45.

3 - المنصات الرقمية

48 - أكدت السلطات الإسرائيلية مرارا وتكرارا الأهمية الاستراتيجية لوسائل التواصل الاجتماعي في حملتها العسكرية[156]. وقد وصف رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو ذلك أمام مجموعة من المؤثرين المقيمين في الولايات المتحدة بأنه "السلاح" الأهم[157].

49 - واتبعت إسرائيل استراتيجية اتصال عبر الإنترنت متعددة المستويات، شملت طلبات حذف واسعة النطاق تستهدف المحتوى الذي يتحدى السرديات الرسمية، مما جعلها من بين الدول التي تقدم أكبر عدد من هذه الطلبات على مستوى العالم، وهي تستثمر بكثافة في الترويج للمحتوى الذي يتماشى مع أهدافها[158]. وتشكل هذه الطلبات سلوكا يُنسب إلى الدولة، ويجب أن تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[159]. ومن بين المبادرات "مشروع إستير" الذي أشرفت عليه إسرائيل، وهي حملة أُطلقت عام 2025 واستهدفت الجماهير في الولايات المتحدة بهدف قمع الحراك المؤيد لفلسطين[160].

50 - وأطلقت الحكومة أيضا حملات إعلانية مدفوعة الأجر على منصات من بينها إكس ويوتيوب تستهدف الجماهير الغربية. وكانت الإعلانات التي ركزت في البداية على الهجمات التي قادتها حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والمقارنات بين حماس وداعش، قد حققت ملايين المشاهدات قبل أن تحذف في أعقاب التدقيق الإعلامي، على الرغم من أن العديد منها لا يزال متاحا على قناة وزارة الخارجية الإسرائيلية على منصة يوتيوب[161]. وفي أيار/مايو 2025، وعلى الرغم من الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية الذي يطالب إسرائيل بالسماح بتوفير الإمدادات الضرورية للحياة دون عوائق، استأنفت إسرائيل حصارها المفروض على المساعدات، مما ساهم في تدهور الأوضاع وأدى في نهاية المطاف إلى حدوث مجاعة[162]. وعوضا عن معالجة هذه الكارثة الإنسانية، وقعت إسرائيل عقودا تبلغ قيمتها حوالي 50 مليون دولار، بما في ذلك مع غوغل وإكس[163]، لنشر إعلانات متعددة اللغات تنفي التقارير عن المجاعة، ومن بينها رسائل تزعم: "هناك طعام في غزة. وأي ادعاء آخر هو كذبة".[164].

---

(156) انظر https://www.dropsitenews.com/p/google-youtube-netanyahu-israel-propaganda-gaza-famine.

(157) انظر https://www.newarab.com/analysis/how-social-media-became-new-frontline-israels-digital-war#:~:text=Israel%20and%20artificial%20intelligence,exist%2C%E2%80%9D%20Abdel%20Razek%20says.

(158) انظر https://www.dropsitenews.com/p/leaked-data-israeli-censorship-meta.

(159) انظر الفقرتين 10 و 11 أعلاه.

(160) انظر https://responsiblestatecraft.org/israel-influencers-netanyahu/.

(161) https://www.politico.eu/article/israel-social-media-opinion-hamas-war/.

(162) انظر www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/countries-in-focus-archive/issue-134/en.

(163) انظر https://mr.gov.il/ilgstorefront/en/p/4000604070.

(164) انظر https://www.dropsitenews.com/p/google-youtube-netanyahu-israel-propaganda-gaza-famine.

51 - واستخدم كبار المسؤولين في الدولة أيضا وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مباشر. وتشمل مئات المنشورات الموثَّقة[165] تصريح نائب رئيس الكنيست، نيسيم فاتوري، على منصة إكس، الذي أكد فيه أن الهدف الإسرائيلي هو "محو قطاع غزة من على وجه الأرض"[166]، واستشهاد مكتب رئيس الوزراء بالوصية التوراتية "تذكروا ما صنعه بكم شعب عماليق"[167]، في إشارة إلى الأمر بإفناء أعداء إسرائيل. واستندت جنوب أفريقيا إلى هذه التصريحات أمام محكمة العدل الدولية[168]. وفي إشارة إلى خطاب المسؤولين الذي يجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم، خلصت المحكمة إلى أن الفلسطينيين يتمتعون بالحماية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، بما في ذلك الحماية من التحريض المباشر والعلني[169]. وتشكل التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين[170]، مثل الإعلانات التي كلفت وزارة الخارجية بإعدادها، سلوكا يُنسب إلى الدولة بموجب القانون الدولي[171].

باء - وسائل الإعلام الإسرائيلية: خطاب الكراهية والتحريض على الإبادة الجماعية

52 - نجحت استراتيجية التواصل التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية في التلاعب بشكل كبير بالخطاب الإعلامي، مستندةً إلى نمط طويل الأمد يتمثل في تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية، وهو أمر اشتدَّ بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

53 - ولا تكتفي وسائل الإعلام الإسرائيلية بنقل هذه السرديات أو تضخيمها فحسب؛ ففي حالات عديدة، يحرض هذا المحتوى صراحة على العنف، بما في ذلك الإبادة الجماعية، الأمر الذي يسهم في تطبيع الفظائع الجماعية[172]. وروَّجت بعض وسائل الإعلام للقتل الجماعي والإبادة الجماعية للسكان المدنيين في غزة[173]، وشملت بهذه الخطابات في بعض الأحيان الفلسطينيين عموما[174]. وقامت شخصيات إعلامية بارزة بنشر هذه الرسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في حين تحولت حلقات النقاش التلفزيونية إلى غرف صدى يعزز فيها المشاركون خطابات بعضهم البعض العنصرية والمحرضة[175]. وفي الوقت نفسه، تم تهميش معاناة

(165) انظر https://law4palestine.org/law-for-palestine-releases-database-with-500-instances-of-israeli-incitement-to-genocide-continuously-updated/.

(166) انظر https://x.com/nissimv/status/1710694866009596169.

(167) https://x.com/IsraeliPM_heb/status/1720406463972004198.

(168) انظر *South Africa v. Israel*, *Application Instituting Proceedings and Request for the Indication of Provisional Measures*, para. 101.

(169) جنوب *أفريقيا ضد إسرائيل*، الأمر الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024، الفقرات 51-54.

(170) مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، المادة 4؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المادة الرابعة؛ ونظام روما الأساسي، المادتان 25 (3) (هـ) و 27؛

(171) مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، المادة 8.

(172) *South Africa v. Israel*, *Application Instituting Proceedings and Request for the Indication of Provisional Measures*, paras. 106 and 107.

(173) انظر https://x.com/C14_news/status/1718742747455053922.

(174) انظر https://www.theguardian.com/commentisfree/2025/jun/27/israel-gaza-propaganda.

(175) انظر https://www.lemonde.fr/en/international/article/2026/05/10/there-are-no-innocents-in-gaza-channel-14-the-israeli-television-channel-accused-of-genocidal-rhetoric_6753311_4.html.

الفلسطينيين في الوعي العام أو حجبها عمليا[176]، مما أدى إلى ما يسميه الباحثون "التعامي"، حيث لا تبرز في الواجهة سوى الضرورة العسكرية، ومظلومية إسرائيل، والسرديات العسكرية الرسمية[177].

54 - ووصفت وسائل الإعلام الرئيسية والموالية للحكومة الفلسطينيين بأنهم - "شعب عماليق"[178]، و "وحوش"[179]، و "ورم سرطاني"[180]، بل وحتى "آكلي لحوم البشر" [181]"يجب استئصالهم"[182]. ويترافق هذا الخطاب بإنكار صفة المدنيين. وأكدت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنه "لا يوجد أبرياء" في غزة، وأن الفلسطينيين "ليسوا مدنيين"[183]، وأن غزة يسكنها "مليونان ونصف مليون من الإرهابيين"[184].

55 - وفي القناة 14، دعا المذيع شمعون ريكلين إلى "محو غزة من على وجه الأرض"[185]. كما بثت هذه القناة دعوة المطرب إيال غولان إلى "محو غزة" وقال "لا تتركوا إنسانا واحدا هناك"[186]. ودعت تصريحات أخرى بُثَّت على هذه القناة إلى "محرقة"، بما في ذلك "غرف الغاز"[187] و "التدمير والقتل والإبادة"[188].

56 - وظهرت أيضا خطابات تحرض على العنف في المناقشات المتعلقة بالمعتقلين الفلسطينيين. وخلال برنامج بُثَّ على القناة 12، دعا الصحفي يهودا شليزنجر إلى إضفاء الطابع المؤسسي على العنف الجنسي باعتباره جزءا من سياسة الدولة، قائلا إن الفلسطينيين "يستحقون ذلك"[189]. وبعد ذلك، أُوقف مؤقتا عن العمل في القناة 12، ثم انضمَّ لاحقا إلى القناة 14[190].

---

(176) انظر https://cpj.org/2025/12/under-the-radar-israel-steps-up-censorship-and-suppression-of-independent-reporting/.

(177) انظر https://www.motherjones.com/politics/2025/10/israeli-media-gaza-channel-television-press-distorted-view/.

(178) محكمة إسرائيل العليا، المنعقدة بوصفها محكمة العدل العليا، *منظمة زولات من أجل المساواة وحقوق الإنسان وآخرون ضد إسرائيل*، التماس لإصدار أمر شرطي مؤقت، 8 أيار/مايو 2025 (التماس زولات)، متاح على الرابط التالي: https://cabinetmagazine.org/issues/71/cabinet_071_najafi_sina_prochnick_george_sfard_michael_001.pdf, para. 27 (14).

(179) انظر https://www.instagram.com/reels/DG5HVRqMUEF/.

(180) انظر https://www.c14.co.il/article/1301009؛ https://www.youtube.com/shorts/vFZEjcOy_FY.

(181) انظر https://www.lemonde.fr/en/international/article/2026/05/10/there-are-no-innocents-in-gaza-channel-14-the-israeli-television-channel-accused-of-genocidal-rhetoric_6753311_4.html.

(182) التماس منظمة زولات، الفقرة 27 (14).

(183) انظر https://www.lemonde.fr/en/international/article/2026/05/10/there-are-no-innocents-in-gaza-channel-14-the-israeli-television-channel-accused-of-genocidal-rhetoric_6753311_4.html.

(184) انظر https://www.theguardian.com/commentisfree/2025/jun/27/israel-gaza-propaganda.

(185) التماس منظمة زولات، الفقرة 27 (2).

(186) انظر https://x.com/C14_news/status/1713531211300167928.

(187) انظر https://x.com/SuppressedNws/status/1918870523334799535.

(188) التماس منظمة زولات، الفقرة 27 (4).

(189) انظر https://www.middleeasteye.net/live-blog/live-blog-update/israeli-journalist-calls-rape-against-palestinian-be-institutionalised.

(190) انظر https://en.wikipedia.org/wiki/Yehuda_Schlesinger.

1 - نزع الشرعية عن الشهود والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمساءلة

57 - تكرر وسائل الإعلام الخطاب الذي تستخدمه الحكومة و "خلية إضفاء الشرعية" التابعة لها، وتصور الصحفيين الفلسطينيين على أنهم عناصر في جماعات مسلحة. وتضمن مقال نشرته قناة 12 إشارة إلى "إرهابيين متخفين"[191]، بينما أشاد مقال آخر بمقتل أنس الشريف، ووصفه بأنه "إرهابي يعمل تحت ستار صحفي في قناة الجزيرة"[192]. كما روَّجت وسائل الإعلام الإسرائيلية مزاعم بأن الصحفيين الفلسطينيين كانوا على علم مسبق بهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن تعترف بعدم وجود أي أدلة لديها[193].

58 - وغالبا ما واجه الصحفيون القلائل الذين تحدوا السرديات السائدة عواقب مواقفهم. وعلى سبيل المثال، استُبعد أراد نير من البرنامج الرئيسي للقناة 12 بعد أن دعا إلى إنهاء الحرب[194].

59 - ولعبت وسائل الإعلام الإسرائيلية المستقلة، ولا سيما مجلة 972+ وصحيفة هآرتس، دورا حاسما في كشف الحقائق التي أغفلت معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية التدقيق فيها، وغالبا ما أثبتت أنها أكثر نقدا والتزاما بالأخلاقيات من بعض وسائل الإعلام الدولية.

60 - وغالبا ما يترافق نزع الشرعية مع الإنكار. فقد تم تجاهل التحذيرات من حدوث مجاعة بشكل روتيني، حيث شككت وسائل الإعلام في موثوقية التقييمات الإنسانية[195]. وتُصوَّر المنظمات الإنسانية على أنها متحيزة أو معادية للسامية أو متحالفة مع الجماعات الإرهابية. وعلى سبيل المثال، وصفت صحيفة جيروسالم بوست منظومة الأمم المتحدة بأنها جهاز "معاداة السامية العالمية"، زاعمة وجود "تحالف" بين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وحركة حماس، واتهمت خبراء الأمم المتحدة وهيئات المساءلة التابعة لها بالتحيز ودعم الإرهاب[196].

2 - التقييم القانوني والتحريض على الإبادة الجماعية

61 - تسهم مثل هذه التغطية الإعلامية في تعزيز سرديات تبرر التدابير التي تحرم الفلسطينيين من الظروف المعيشية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. كما أنها تشكل دعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي ترقى إلى مستوى التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف، وهو ما على إسرائيل الالتزام بحظره بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[197] - وهي التزامات لم تكتفِ بانتهاكها فحسب، بل قلبتها رأسا على عقب، حيث كافأت وسائل الإعلام المعنية بمعاملة تفضيلية. وهناك فئة أضيق نطاقا تستوفي الحد الأدنى الأعلى المطلوب

(191) انظر https://www.mako.co.il/news-military/2024_q1/Article-09a045bdb7bcd81026.htm.

(192) انظر https://x.com/AlonLeeGreen/status/1954818682443440157?s=20.

(193) انظر https://www.mediasupport.org/blogpost/how-an-israeli-media-watchdogs-unsubstantiated-allegations-has-put-a-price-on-palestinian-journalists-heads.

(194) انظر https://www.motherjones.com/politics/2025/10/israeli-media-gaza-channel-television-press-distorted-view/.

(195) انظر https://www.theguardian.com/commentisfree/2025/aug/26/israel-gaza-tv-journalists-famine.

(196) انظر https://www.jpost.com/opinion/article-874443.

(197) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 4؛ انظر الفقرة 10 أعلاه.

للتحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية[198]. فالتصريحات التي تحرض على الإبادة الجماعية، سواء بُثَّت عبر التلفزيون الوطني أو نُشرت أمام جماهير واسعة، وتدعو صراحة إلى إبادة سكان غزة، هي تصريحات علنية ومباشرة، ولا تحتاج إلى تفسير سياقي. وتتجلى النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية في الصراحة المطلقة التي تستدعي تدمير المجموعة بحد ذاتها[199].

62 - إن إدلاء مقدمي البرامج والمعلّقين الدائمين بعدد من هذه التصريحات، دون أن تتصدى لها القناة التي تبثها أو تنفيها، يضع المسؤولية على عاتق الجهات التي تتحكم في المؤسسات الإعلامية نفسها، وفقا لما جرى الإقرار به في قضية *ناهيمانا وآخرين*، وهو الحكم المرجعي الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن التحريض عبر وسائل الإعلام[200]. وعلى الرغم من أن هذا المحتوى صدر عن جهات خاصة، فإنه يُلزم إسرائيل بواجب حظر الدعوة إلى الكراهية، ومنع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية[201]. ويوعز أمر محكمة العدل الدولية الصادر في كانون الثاني/يناير 2024 إلى إسرائيل أن تتخذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين والمعاقبة عليه[202]. بيد أن السلطات الإسرائيلية المختصة لم تنفذ هذا الأمر، ولا تزال وسائل الإعلام تبث مواد تحريضية دون رادع، على الرغم من مئات حالات التحريض التي ورد ذكرها في التماس مقدَّم إلى المحكمة العليا ضد القناة 14 من قبل ثلاث من منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية في أيار/مايو 2025[203].

63 - ويُعاقب على التحريض على الإبادة الجماعية، سواء ارتكبه حكام أو موظفون عموميون أو أفراد عاديون[204]. واستمرار إسرائيل في عدم منع مثل هذا التحريض ومعاقبة مرتكبيه يرتب عليها مسؤولية دولية باعتباره انتهاكا واضحا ومتواصلا لاتفاقية منع الإبادة الجماعية وللمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في تحدٍ لأمر ملزم صادر عن محكمة العدل الدولية[205]. كما أن تساهل

(198) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المادة الثالثة (ج)؛ ونظام روما الأساسي، المادة 25 (3) (هـ)؛ انظر الفقرة 9 أعلاه.

(199) [الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في *قضية المدعي العام ضد أكايسو*] International Criminal Tribunal for Rwanda, *Prosecutor v. Akayesu*, Case No. ICTR-96-4-T, Judgment, 2 September 1998, paras. 557–560؛ [حكم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في *قضية ناهيمانا وآخرين ضد المدعي العام*] International Criminal Tribunal for Rwanda, *Nahimana et al. v. Prosecutor*, Case No. ICTR-99-52-A, Judgment, para. 692 and 698–703.

(200) [حكم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في قضية *ناهيمانا وآخري ضد المدعي العام*] International Criminal Tribunal for Rwanda, Nahimana et al. v. Prosecutor, Case No. ICTR-99-52-A, Judgment, 28 November 2007, paras. 758, 822, 834, 840 and 856.

(201) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 4؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المادتان الأولى والثالثة (ج). انظر أيضا المرجع نفسه، الفقرتان 9 و 10.

(202) قضية *جنوب أفريقيا ضد إسرائيل*، الأمر الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024، الفقرتان 79 و 86 (3).

(203) انظر https://www.haaretz.com/israel-news/2025-05-08/ty-article/.premium/pro-netanyahu-channel-14-incites-gaza-genocide-israeli-groups-say-in-top-court-petition/00000196-b00b-df59-abde-f22bda510000؛ التماس منظمة زولات.

(204) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المواد الأولى والثالثة (ج) والرابعة.

(205) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 4 (أ)؛ وقضية *جنوب أفريقيا ضد إسرائيل*، *الأمر الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024*، الفقرة 86 (3).

إسـرائيل مع التحريض الضـمني على الكراهية يتعارض مع واجبها حظر ذلك بموجب المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[206].

خامسا - وسائل الإعلام الغربية والمنصات الرقمية

64 - كشفت الإبادة الجماعية عن تحيزات أيديولوجية راسخة في التغطية الإعلامية لفلسطين/إسرائيل، بما في ذلك في وسائل الإعلام التقليدية الغربية والمنصات الرقمية الكبرى. وكشفت عن نظام يحدد الأصوات التي تُسـمع والمعاناة التي يُعترف بها. وهذه المحاولات الرامية إلى التأثير على الرأي العام من خلال تنظيم المحتوى وتضـخيمه وأشـكال التحريف الأخرى، لها عواقب وخيمة على حقوق الإنسـان للشـعب الفلسـطيني ولمن يدافعون عن حقوقه[207].

ألف - وسائل الإعلام التقليدية

65 - كما ورد في المقدمة، اختيرت وسـائل الإعلام التي يتم تناولها في هذا الفرع نظرا لما يُفترض من تحليها بالمصداقية والموضوعية. وهي تشمل:

(أ) الهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني التي أنشأتها الدول وتموّلها وتنظمها، والتي تقع عليها التزامات إيجابية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية والاتفاقية الدولية للقضـاء على جميع أشكال التمييز العنصري لضمان ألا تقوم هذه المؤسسات بنشر الكراهية أو قمع التعبير المشمول بالحماية[208]؛

(ب) المؤسسات الإعلامية المملوكة للقطاع الخاص التي تلتزم بالمسؤوليات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك بذل العناية الواجبة المشددة في حالات النزاع المسـلح. ويجب على الدول منع انتهاكات حقوق الإنسـان التي ترتكبها الكيانات التجارية الخاضعة لولايتها القضائية، والتحقيق فيها، ومعاقبة مرتكبيها، وجبر الأضرار الناجمة عنها[209].

66 - والوصول هو ما يحدد مدى التأثير. ويُظهر تحليل المحتوى أن وسائل الإعلام الغربية تعتمد بشكل كبير على المصادر الإسرائيلية[210]، حيث يتمتع المسؤولون الإسرائيليون وجماعات الضغط الإسرائيلية بقدرة مميزة على الوصول إلى صناع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)[211]. وتوضح المبادئ التوجيهية الداخلية للصـياغة والتحرير كيف يُترجم هذا التأثير إلى واقع ملموس. فدليل الأسـلوب في بي بي سـي، على سـبيل المثال، يسـتبعد غزة من الأرض المحتلة، ويشـير إلى الوصـف "المفضـل" لدى

(206) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20 (2)؛ انظر الفقرة 10 أعلاه.

(207) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28847, p. 6.

(208) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 2 (1) و 19 (3) و 20؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادتان 2 (1) (أ) و 4؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، الفقرات 7 و 14 و 40؛ ولجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 35، الفقرة 39.

(209) المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبادئ 1 و 11-13 و 17 و 23 و 25؛ A/75/212، الفقرات 41-49.

(210) انظر https://arabcenterdc.org/resource/the-sunday-talk-shows-on-gaza-a-study-in-media-bias؛ https://jacobin.com/2025/08/germany-media-bias-gaza-israel.

(211) انظر https://www.declassifieduk.org/strong-pro-israel-bias-among-bbc-bosses-new-data-indicates.

الحكومة الإسرائيلية للضفة الغربية وغزة باعتبارهما أراضٍ "متنازع عليهما"، دون الإشارة إلى أن ذلك يتعارض مع القانون الدولي[212]. كما تصدر بي بي سي تصريحا مضللا مفاده أن "البؤر الاستيطانية لا تعني مستوطنات"، وأنها "مختلفة جدا" لأن البؤر الاستيطانية غير مرخصة من قبل الحكومة الإسرائيلية و "تتحدى سلطتها". وفي الواقع، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بحماية البؤر الاستيطانية غير القانونية وإضفاء الشرعية عليها بأثر رجعي، مما أدى إلى توسيع نطاق الاستيطان غير القانوني[213]. وبالمثل، تنصح التوجيهات المسرَّبة من صحيفة نيويورك تايمز بتوخي الحذر فيما يتعلق باستخدام مصطلحات مثل "الإبادة الجماعية" و "التطهير العرقي" و "الأرض المحتلة"، وتوعز إلى الصحفيين باستخدام مصطلح "فلسطين" فقط "في حالات نادرة جدا"[214].

67 - وأدت مقتضيات التحرير هذه إلى تهميش السياق التاريخي والأطر القانونية التي تُعدّ أساسية لفهم الأسباب الجذرية لهذا العنف المتجدد[215]. فالإشارات الإعلامية إلى النكبة[216]، وإلى عقود من الاحتلال وما يرتبط به من فظائع[217]، وإلى عدم مشروعية التوسع الاستيطاني المستمر، وإلى الحصار المفروض على غزة منذ 19 عاما[218] غائبة أو يُقلَّل من أهميتها، حيث يُقدَّم يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على أنه نقطة انطلاق الأعمال العدائية. وأصدرت شبكة سي إن إن توجيهات للصحفيين تحثهم على "تذكير جمهورنا" بأن هجمات حماس على المدنيين الإسرائيليين هي التي تسبَّبت في اندلاع الصراع[219]. وتُخفي التغطية الإعلامية الناتجة عن ذلك الاستنتاجات القانونية الحاسمة، حيث تُقدِّم الهجوم العسكري في المقام الأول على أنه ممارسة إسرائيل "حقها في الدفاع عن النفس"[220]، ونادرا ما تقرّ بالقيود الكبيرة التي يفرضها القانون الدولي على استناد سلطة قائمة بالاحتلال إلى مثل هذه الادعاءات[221].

68 - كما قامت وسائل الإعلام مرارا وتكرارا بنقل ادعاءات إسرائيلية غير مؤكدة أو زائفة. وأثار الصحفيون أنفسهم مخاوف بشأن هذا الأمر، بمن فيهم صحفيون من بي بي سي[222] وسي إن إن، حيث

(212) انظر https://www.bbc.co.uk/newsstyleguide/israel-and-the-palestinians.

(213) انظر https://www.amnesty.org/en/latest/research/2026/06/israel-west-bank-ethnic-cleansing.

(214) انظر https://theintercept.com/2024/04/15/nyt-israel-gaza-genocide-palestine-coverage.

(215) انظر https://cfmm.org.uk/wp-content/uploads/2025/06/CfMM-report-2023-24-ePDF-Edited.pdf؛ و https://www.theguardian.com/media/2024/feb/04/cnn-staff-pro-israel-bias.

(216) انظر https://doi.org/10.1093/ccc/tcaf032؛ https://cfmm.org.uk/wp-content/uploads/2025/06/CfMM-report-2023-24-ePDF-Edited.pdf, p. 83.

(217) انظر https://cfmm.org.uk/wp-content/uploads/2025/06/CfMM-report-2023-24-ePDF-Edited.pdf, p. 11.

(218) انظر https://www.mediabiasmeter.com/framing-gaza-media-bias-report-2025.

(219) انظر https://www.theguardian.com/media/2024/feb/04/cnn-staff-pro-israel-bias.

(220) انظر https://cfmm.org.uk/wp-content/uploads/2024/03/CfMM-Report-Final-MEDIA-BIAS-GAZA-2023-24-ePDF.pdf, p. 48.

(221) *فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الفقرة 139؛ A/HRC/55/73، الفقرتان 15 و 74.

(222) انظر https://www.theguardian.com/media/2025/jul/02/more-than-400-media-figures-urge-bbc-board-to-remove-robbie-gibb-over-gaza.

حذرت هذه الأخيرة من أن مثل هذه التغطية الإعلامية ترقى إلى مستوى "سوء الممارسة الصحفية"[223]. وبعض السرديات الأكثر إضرارا عن الصراع – بما في ذلك الادعاءات بأن حماس قطعت رؤوس أطفال رضع في 7 تشرين الأول/أكتوبر[224]، وأنها تدير مراكز قيادة تحت المستشفيات[225]، وأنها تسلَّلت بشكل ممنهج إلى الأونروا[226]، وأن الصحفيين الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل هم "إرهابيون"[227] – تم نشرها على نطاق واسع دون التحقق من صحتها. وفي عدد من الحالات، تعذَّر التحقق من صحة هذه الادعاءات من مصدر مستقل، ولم تحظَ التصويبات الواردة بالقدر نفسه من الاهتمام[228]. وينطوي كل ذلك على عواقب ملموسة. وفيما يتعلق بالأونروا، أدى نقل ادعاءات لا تستند إلى أدلة إلى قيام الحكومات المانحة بتعليق تمويلها، مما أضعف تقديم المساعدات الإنسانية بشكل كبير[229].

69 - وتؤثر التغطية الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام التقليدية بدورها على كيفية فهم القانون الدولي. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، عكست معظم وسائل الإعلام ما وصفته المقررة الخاصة سابقا بأنه "تمويه إنساني" أي استخدام مفاهيم القانون الدولي الإنساني لإضفاء الشرعية على الإبادة الجماعية[230]. ويُظهر هذا التأطير الفظائع الجماعية على أنها تدابير لحماية الإنسانية. فقد صوَّرت السلطات الإسرائيلية تجميع الفلسطينيين في ما يُسمى "المناطق الآمنة" وتشريدهم الجماعي من خلال "أوامر الإجلاء" على أنها تدابير تهدف إلى حماية المدنيين[231]. ودأبت وسائل الإعلام الغربية على تكرار هذه الرواية دون الطعن

(223) انظر https://www.theguardian.com/media/2024/feb/04/cnn-staff-pro-israel-bias.

(224) انظر https://x.com/CNN/status/1712132220809298163؛ https://x.com/DanaBashCNN/status/1712197520393142506؛ https://x.com/CNN/status/1712427887851082198؛ https://edition.cnn.com/2023/10/12/middleeast/israel-hamas-beheading-claims-intl/index.html.

(225) انظر https://www.cbc.bb/news/international-news/hamas-has-command-node-under-hospital-says-us-official/; https://archive.org/details/CNNW_20231119_200000_CNN_Newsroom_With_Fredricka_Whitfield/start/240/end/300; https://cfmm.org.uk/wp-content/uploads/2025/06/CfMM-report-2023-24-ePDF-Edited.pdf, p. 112; https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-67436154; and https://www.bbc.com/news/world-middle-east-67424064.

(226) انظر https://www.wsj.com/world/middle-east/at-least-12-u-n-agency-employees-involved-in-oct-7-attacks-intelligence-reports-say-a7de8f36؛ http://archive.org/details/CNNW_20240130_220000_The_Lead_With_Jake_Tapper.

(227) انظر https://www.nytimes.com/2025/08/11/world/middleeast/al-jazeera-israel-criticism-ban.html؛ https://www.tagesschau.de/newsticker/liveblog-nahoSt-freitag-164.html؛ https://www.bild.de/news/ausland/israel-toetet-al-jazeera-reporter-anas-al-sharif-in-gaza-68991792204e050eae235be5.

(228) انظر https://www.972mag.com/israel-gaza-journalists-hamas-hasbara/؛ https://www.washingtonpost.com/world/2023/12/21/al-shifa-hospital-gaza-hamas-israel/؛ https://www.unrwa.org/unrwa-claims-versus-facts-2025؛ https://www.lemonde.fr/en/les-decodeurs/article/2024/04/03/40-beheaded-babies-the-itinerary-of-a-rumor-at-the-heart-of-the-information-battle-between-israel-and-hamas_6667274_8.html.

(229) مساهمة قدَّمتها أليتا موريارتي.

(230) انظر A/HRC/55/73.

(231) انظر https://content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2024/03/Humanitarian-Violence_Report_FA.pdf, pp. 2 and 3.

فيها، مما أدى إلى مظهر مخادع من الاهتمام الإنساني على الرغم من تزايد الأدلة[232]. وأفادت صحيفة *نيويورك تايمز* في نهاية المطاف[233] بأن إسرائيل استخدمت مرارا وتكرارا قنابل زنتها 000 2 رطل في "مناطق آمنة" محددة، مما أدى إلى مقتل آلاف الفلسطينيين[234]، لكن ذلك لم يحدث إلا بعد أن أضفت في البداية شرعية على الاستخدام المضلل لهذا المصطلح.

70 - وتظهر أنماط مماثلة في الطريقة التي قامت بها وسائل الإعلام بإسناد وفيات المدنيين إلى تكتيكات حماس بدلا من إرجاعها إلى العمليات العسكرية الإسرائيلية. وتُظهر توجيهات التحرير التي وضعتها قناة ARD الألمانية أن الخسائر في صفوف المدنيين تُعزى في المقام الأول إلى استخدام "الدروع البشرية" المزعوم من جانب حركة حماس[235]. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وآب/أغسطس 2025، أشارت صحيفة *نيويورك تايمز* إلى "الدروع البشرية" التي تستخدمها حركة حماس 176 مرة، بينما أشارت بي بي سي إليها 81 مرة[236]. والإشارات المتكررة إلى "المستشفيات التي تديرها حماس" و "استخدام المستشفيات دروعا"[237]، فضلا عن الادعاءات غير المؤكدة بأن حماس تنشط من داخل المستشفيات والمواقع المدنية الأخرى، قد أسبغت مصداقية على السرديات التي يُزعم أنها تضفي الشرعية على الهجمات على المنشآت الطبية المحمية. ويكتسب هذا التأطير أهمية خاصة لأن الادعاء بأن حركة حماس استخدمت المدنيين بشكل ممنهج كدروع بشرية هو أحد المبررات القانونية الرئيسية التي تستند إليها الحكومة الإسرائيلية لتبرير حملة الإبادة الجماعية التي تشنُّها في غزة، بما في ذلك أمام محكمة العدل الدولية[238].

71 - وفي الوقت نفسه، غالبا ما لا يُبلَّغ بالقدر الكافي عن النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة[239]، بما في ذلك في إجراءات محكمة العدل الدولية، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان[240]، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة الإبادة الجماعية، أو تُقدَّم هذه النتائج على أنها موضع خلاف. وفي أكثر من 100 حالة موثَّقة، رفض مقدمو برامج بي بي سي الادعاءات التي تفيد بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية، في حين لم تُذكر التصريحات التي تنطوي على الإبادة الجماعية الصادرة عن القادة الإسرائيليين[241].

72 - وعندما لم يعد بالإمكان إنكار بعض الحقائق أو "تمويهها"، غالبا ما أغفلت التقارير الإعلامية المسؤولية الإسرائيلية أو قلَّلت من شأنها. وأظهر تحليل المحتوى أن بي بي سي قامت بذلك في 83 في المائة

(232) انظر https://www.nytimes.com/2024/04/23/world/middleeast/israel-gaza-rafah-evacuation-plans.html?searchResultPosition=20.

(233) انظر https://www.nytimes.com/2023/12/21/world/middleeast/israel-gaza-bomb-investigation.html.

(234) انظر A/HRC/55/73، الفقرات 76-86.

(235) انظر https://www.nachdenkseiten.de/upload/pdf/231027-Glossar_Berichterstattun-gNahostkonflikt.pdf, p. 4

(236) انظر https://www.mediabiasmeter.com/framing-gaza-media-bias-report-2025.

(237) Nicola Perugini and Neve Gordon, "Medical lawfare: the Nakba and Israel's attacks on Palestinian healthcare", *Journal of Palestine Studies*, vol. 53, No. 1 (2024).

(238) Neve Gordon and Nicola Perugini, *Human Shields: A History of People in the Line of Fire* (University of California Press, 2020), pp. 218–229.

(239) انظر https://jacobin.com/2025/08/germany-media-bias-gaza-israel.

(240) انظر https://www.dropsitenews.com/p/bbc-civil-war-gaza-israel-biased-coverage.

(241) انظر https://cfmm.org.uk/wp-content/uploads/2025/06/CfMM-report-2023-24-ePDF-Edited.pdf, p. 12.

من العناوين الرئيسية ذات الصلة[242]، بينما قامت صحيفة *نيويورك تايمز* بذلك في 65 في المائة[243]. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك مقتل هند رجب على يد القوات الإسرائيلية، وهو الحدث الذي لا تزال بي بي سي تتناوله تحت العنوان التالي: "العثور على جثة هند رجب، البالغة من العمر 6 سنوات، في غزة بعد أيام من اتصالاتها الهاتفية طلبا للمساعدة"[244].

73 - ويقابل التفاوت في إسناد المسؤولية تفاوتٌ في توزيع التعاطف. وتُظهر الدراسات أن معاناة الإسرائيليين تُروى بالتفصيل وتُمنح أهمية عاطفية وأخلاقية؛ أما معاناة الفلسطينيين فتُصوَّر على أنها جزئية أو مجردة أو عرضية[245]. وبالتالي، ورغم أن الأطفال الفلسطينيين يشكلون ما يقارب 99,7 في المائة من إجمالي الوفيات بين الأطفال[246]، فقد ظهروا في ما يزيد قليلا عن نصف التقارير المخصصة التي بثتها شبكة سي إن إن عن الضحايا من الأطفال[247]. وخلال فترتي أخذ العينات، أشارت صحيفة *نيويورك تايمز* إلى العنف الجنسي ضد الإسرائيليين 76 مرة، لكنها لم تذكره سوى أربع مرات فقط في سياق الفلسطينيين[248]، على الرغم من وجود أدلة قوية على انتشار استخدامه ضدهم[249]. وحتى المفردات الأخلاقية موزعة توزيعا غير متكافئ. ويطغى استخدام ألفاظ مثل "الهمجي" للإشارة إلى العنف الموجَّه ضد الإسرائيليين؛ وفي قناة ZDF الألمانية، كانت الإشارة في 90,7 في المائة من حالات استخدام هذا اللفظ إلى الضحايا الإسرائيليين، في حين لم يُستخدم هذا اللفظ قط في سياق الهجمات على الفلسطينيين[250].

74 - ويمتد هذا المنطق التحريري نفسه ليشمل التعامل مع الأدلة نفسها. وقد تم تهميش التوثيق المتعلق بحقوق الإنسان، ووجهات النظر الفلسطينية، بل وحتى مظاهر التضامن، في حين واجه الصحفيون الذين حادوا عن السردية السائدة ضغوطا وإجراءات تأديبية أو نقلا من وظائفهم أو فصلا من عملهم[251]. وقد فصلت أنطوانيت لطوف بشكل غير قانوني من قبل هيئة الإذاعة الأسترالية بعد أن أعادت نشر تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش حول المجاعة في غزة. وأنفقت هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني

(242) مساهمة قدَّمتها منظمة DeFrame.

(243) المرجع نفسه.

(244) انظر https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68261286.

(245) انظر https://github.com/hollyjackson/casualty_mentions_nyt; https://cfmm.org.uk/wp-content/uploads/2025/06/CfMM-report-2023-24-ePDF-Edited.pdf, p. 9; and https://www.opendemocracy.net/en/israel-palestine-bbc-news-coverage-bias-gaza-war.

(246) انظر https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-25-september-2024.

(247) انظر https://arxiv.org/html/2510,06453v2.

(248) Adam H. Johnson, *How to Sell a Genocide: The Media's Complicity in the Destruction of Gaza* (Pluto Press, 2026), p. 21.

(249) انظر https://www.phr.org.il/en/sexual-gender-based-violence-2024/?pr=18397؛ https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/opt/20240731-Thematic-report-Detention-context-Gaza-hostilities.pdf; https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/07/israel-must-end-mass-incommunicado-detention-and-torture-of-palestinians-from-gaza/؛ https://www.hrw.org/news/2024/08/26/israel-palestinian-healthcare-workers-tortured.

(250) انظر https://itidal.de/israel-und-gaza-wann-nutzt-das-zdf-die-markierung-barbarisch/.

(251) انظر A/79/319، الفقرتان 29 و 30.

الممولة من الدولة أكثر من 1,7 مليون دولار من أموال دافعي الضرائب[252] للدفاع عن قرار الفصل، قبل أن تقرر المحكمة الاتحادية لأستراليا أنه غير قانوني، مشيرة إلى أن الإدارة العليا قد تصرفت بهدف "إرضاء جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل"[253]. وفي قناة بي بي سي العربية، اتخذت إجراءات تأديبية ضد صحفيين دون إثبات أي انتهاك لسياسات التحرير، وهو ما أدى، حسبما أفيد، إلى استقالة أحد كبار الصحفيين[254]. وجرى تعديل فعاليات عامة وسحب أفلام وثائقية[255]، بما يشمل الفيلم الذي أنتجته بي بي سي عن العاملين في القطاع الصحي في غزة[256] وبث قناة ARD لفيلم "*واجب*"[257]. وأصبح ينظر بشكل متزايد إلى الاعتماد على نتائج التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان أو انتقاد سياسات الدولة الإسرائيلية أو التضامن مع الفلسطينيين على أنه أمر مشبوه، ويُختزل في اتهامات بمعاداة السامية[258].

75 - وتترتب على هذه الممارسات التزامات في مجال حقوق الإنسان. وبالنسبة لهيئات البث الإذاعي والتلفزيوني العامة، يجب أن يستوفي اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الصحفيين في غياب أي مخالفة مهنية، أو سحب الأعمال المكلفين بها، أو قمع أشكال التعبير المشروعة، المتطلبات الصارمة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[259]. وفي الحالة الوحيدة التي تم النظر فيها قضائيا، اعتُبر فصل لطوف غير قانوني وناجما عن ضغوط خارجية[260].

76 - وتثير قيود التحرير المفروضة على استخدام المصطلحات ذات الصلة من الناحية القانونية مخاوف بشأن ما إذا كانت التغطية الإعلامية تعكس بالقدر الكافي التصنيفات القانونية وأطر المساءلة والمطالبات بالحقوق المعترف بها في القانون الدولي. ويترتب على بث محتوى يجرد الإنسان من صفته الإنسانية دون تصحيحه إعمال واجب حظر التحريض على الكراهية بموجب المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. أما بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة، فإن عرض ادعاءات الأطراف المتحاربة غير المؤكدة على أنها حقائق، وتكرار

(252) انظر https://www.abc.net.au/news/2025-10-08/abc-senate-estimates-hears-cost-of-antoinette-lattouf-case/105868832.

(253) [المحكمة الاتحادية لأستراليا، *قضية لطوف ضد هيئة الإذاعة الأسترالية*] Federal Court of Australia, *Lattouf v. Australian Broadcasting Corporation (No 2)* [2025] FCA 669, Judgment, 25 June 2025, para. 603.

(254) انظر A/79/319، الفقرة 30.

(255) انظر https://www.instagram.com/reel/DV_AZXbjTA4/؛ https://www.aljazeera.com/news/2023/11/23/bbc-accused-of-censoring-acts-of-gaza-solidarity-in-bafta-awards-c.

(256) انظر https://observer.co.uk/news/national/article/bbc-bosses-pulled-our-film-on-israel-attacking-gazas-medics-heres-why.

(257) انظر https://www.spiegel.de/kultur/ard-setzt-palaestinensichen-film-wajib-ab-a-f1557c0c-8880-4015-99a8-618ae5c7d482.

(258) انظر https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/17506352251392722#con؛ https://www.wsj.com/opinion/harvard-is-an-islamist-outpost-fringe-leftist-views-eventually-united-by-antisemitism-42759e15؛ https://cfmm.org.uk/wp-content/uploads/2024/03/CfMM-Report-Final-MEDIA-BIAS-GAZA-2023-24-ePDF.pdf؛ مساهمة قدّمتها أليتا موريارتي.

(259) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19 (3)؛ انظر الفقرة 10 أعلاه.

(260) المحكمة الاتحادية لأستراليا، قضية لطوف ضد هيئة الإذاعة الأسترالية، الفقرتان 8 و 603.

التوصيفات القانونية لأحد الأطراف دون الإشارة إلى الحجج المضادة، وإعطاء التصويبات أهمية أقل من التصريحات غير الصحيحة، كل ذلك لا يرقى إلى مستوى بذل العناية الواجبة المشددة التي تتطلبها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[261]. وعندما يتسبب هذا السلوك في ضرر يمكن تحديده – كما هو الحال في تعليق تمويل الأونروا – تنشأ مسؤولية التخفيف من حدة الأثر واتخاذ الإجراءات التصحيحية[262].

77 – وتكتسب هذه الالتزامات طابعا عاجلا بشكل خاص في الحالات التي ينطوي فيها الأمر على خطر جسيم بوقوع إبادة جماعية – وهو ما ينشأ، بصفته التزاما بتوخي العناية الواجبة، عند العلم بوجود خطر جسيم بوقوعها[263] – مما يتطلب من الدول، كحد أدنى، ألا تسمح لمؤسساتها بإخفاء هذا الخطر. واستمرت أنماط الممارسات الموثَّقة في هذا الفرع على الرغم من التحذيرات المتكررة من قبل الصحفيين والمحاكم وهيئات الأمم المتحدة، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية حول مدى الامتثال لتلك الالتزامات.

باء – المنصات الرقمية

78 – نظرا لأن إسرائيل دأبت على التخلص من الصحفيين الفلسطينيين واستبعاد وسائل الإعلام الأجنبية، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة لا غنى عنها لتوثيق الأحداث. وقد أصبح الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وخبراء الأمم المتحدة يعتمدون اعتمادا متزايدا على عدد قليل من المنصات الخاصة باعتبارها القنوات الرئيسية للحصول على المعلومات.

79 – ولدى القيام بذلك، أصبحت شركات مثل ميتا وإكس وألفابت (غوغل) الجهات الرئيسية التي تتحكم في تدفق المعلومات المتعلقة بفلسطين. ومن خلال ضبط المحتوى، ونُظُم التوصيات، وسياسات الإعلانات وتحقيق الإيرادات، حددت هذه الشركات أي سرديات يجري تعزيز انتشارها وأيها تختفي؛ وتشير الأدلة المستعرضة أدناه إلى أنماط متكررة من الضبط التمييزي والرقابة وتعزيز انتشار السرديات التي تروِّج لها الحكومة الإسرائيلية.

80 – وعزَّزت العلاقات الوثيقة بين المسؤولين التنفيذيين للمنصات والمسؤولين الإسرائيليين هذه المخاوف. ولقد وصف إيلون ماسك، في أعقاب اجتماعاته مع رئيس إسرائيل ورئيس وزرائها في تشرين الثاني/نوفمبر 2023[264]، عبارات مثل "من النهر إلى البحر" و "إنهاء الاستعمار" بأنها "تنطوي بالضرورة على الإبادة الجماعية"[265]، محاولا بشكل مخادع الخلط بين الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ودعم العنف.

(261) الأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدآن 17 و 23.

(262) المرجع السابق، المبدآن 19 و 22.

(263) [الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (*البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود*)] *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro), Judgment of 26 February 2007, I.C.J. Reports 2007*, p. 43, paras. 431 and 432.

(264) انظر https://www.aljazeera.com/news/2023/11/27/elon-musk-arrives-in-israel-flight-tracker.

(265) انظر https://x.com/elonmusk/status/1725645884409401435?lang=en.

وفي هذه الأثناء، واصلت شركة ألفابت تزويد إسرائيل بمشروع نيمبوس الداعم لقدرات المراقبة والذكاء الاصطناعي التي تُستخدم بطرق تضرّ بالفلسطينيين[266].

1 - هندسة السردية

81 - تنعكس هذه العلاقات المؤسسية في عمليات المنصات، التي فرضت بشكل ممنهج رقابة على المحتوى الذي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، والمحتوى التاريخي والسياسي، والانتقادات الموجهة للأعمال الإسرائيلية، وذلك من خلال حذف التغريدات والتعليقات، وتعليق الحسابات، وفرض قيود على التفاعل، و "الحظر الخفي"[267]، وغالبا ما يحصل ذلك دون إشعار مسبق أو إمكانية طعن فعالة[268]. وقامت منصة إكس بتعليق مئات الحسابات الخاصة بنشطاء وصحفيين وفلسطينيين يوثقون الإبادة الجماعية، دون تقديم أي تبرير[269]، وتشير البيانات المسرَّبة من شركة ميتا إلى أنه تم حذف أو حظر أو إلغاء ما يقارب 38,8 مليون منشور على منصتي فيسبوك وإنستغرام منذ أواخر عام 2023[270]، في حين انخفضت معدلات التفاعل مع المؤسسات الإخبارية الفلسطينية البارزة بنسبة 77 في المائة[271]. كما أظهرت المنصات امتثالا شبه تام للعدد الكبير من الطلبات الاسرائيلية لحذف المحتوى. وأعلنت شركتا تيك توك وميتا عن معدلات امتثال بلغت 99,2 في المائة[272] و 94 في المائة، على التوالي[273]. ورغم أن هذه الطلبات طوعية من الناحية الشكلية، فهي تمثل تصرفا من جانب الدولة يهدف إلى قمع حرية التعبير، وبالنظر إلى الامتثال شبه التام لها، فإنها تعمل كأوامر إلغاء فعلية. ولأنها تحديدا تتجاوز أي إجراءات قانونية، فإنها لا يمكن أن تستوفي متطلبات الشرعية والغرض المشروع والضرورة المنصوص عليها في الفقرة 10 أعلاه[274].

2 - بنية متساهلة إزاء الكراهية

82 - أخفقت المنصات نفسها التي قمعت الأصوات الفلسطينية في تطبيق سياساتها الخاصة بالمحتوى على خطاب الكراهية، والخطاب الذي يجرد من الإنسانية، والتحريض على العنف ضد الفلسطينيين، وحملات التزييف التي يشنُّها كبار المسؤولين الإسرائيليين والشخصيات الإعلامية، بما في ذلك التصريحات التي استعرضت في الفرع الرابع أعلاه وتلك التي استُشهد بها أمام محكمة العدل الدولية باعتبارها دليلا على

(266) انظر A/HRC/59/23، الفقرتان 40 و 41.

(267) انظر https://7amleh.org/post/erased-and-suppressed-palestinian-testimonies-of-meta-s-censorship-ar.

(268) انظر A/79/319، الفقرة 52.

(269) انظر https://www.vice.com/en/article/x-purges-prominent-journalists-leftists-with-no-explanation/.

(270) انظر https://www.dropsitenews.com/p/leaked-data-israeli-censorship-meta.

(271) انظر https://www.bbc.co.uk/news/articles/c786wlxz4jgo.

(272) انظر https://www.tiktok.com/safety/en/transparency/government-removals-repor.

(273) انظر https://www.eff.org/deeplinks/2024/07/digital-apartheid-gaza-unjust-content-moderation-request-israels-cyber-unit.

(274) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34 (2011)، الفقرتان 7 و 22.

النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية[275]. وتتعهد القناة 14، على سبيل المثال، صفحات نشطة على منصتي فيسبوك وإنستغرام تحتويان على النوع نفسه من المحتوى[276].

83 - وأتاحت هذه المنصات أيضا نشر محتوى مهين من قبل جنود إسرائيليين، بما في ذلك لقطات لتدمير ممتلكات المدنيين، وعمليات نهب، وإهانة المعتقلين[277]. ونشرت صفحة على منصة إنستغرام تحمل اسم "نادي صيد حماس" صورا لأسرى معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي[278]، في حين سمح موقع يوتيوب بنشر أغنية تصف الفلسطينيين بأنهم قوارض، وتتضمن كلمات مثل "واحد، اثنان، أطلقوا النار!"[279]. وتُظهر هذه الأمثلة عدم تطبيق السياسات الخاصة بالمنصات نفسها، وهو ما يتناقض تناقضا حادا مع الإجراءات الصارمة التي تُطبَّق على التعبير الفلسطيني. وعلى النقيض من ذلك، قام الجيش الإسرائيلي نفسه في بعض الحالات بحذف مقاطع الفيديو التي توثق سلوك الجنود الإسرائيليين[280]، حيث فرض في عام 2025 قيودا على ظهور الجنود علنا وسط مخاوف من أن تُستخدم مثل هذه المنشورات في إجراءات قضائية متعلقة بجرائم الحرب في الخارج[281].

84 - ولم تحذف المنصات أيضا الحملات التي تسعى إلى تشويه مصداقية الصحفيين الفلسطينيين قبل مقتلهم. وتنشر منظمات مثل Honest Reporting مزاعم لا أساس لها من الصحة[282]، مثل الادعاء بأن الصحفيين الفلسطينيين العاملين في وكالتي رويترز وأسوشيتد برس كانوا على علم مسبق بهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر[283] - وهي مزاعم روَّج لها مسؤولون إسرائيليون[284]، لكن الوكالتين نفيتا صحتها[285].

---

(275) *South Africa v. Israel*, *Application Instituting Proceedings and Request for the Indication of Provisional Measures*, para. 101.

(276) انظر https://www.lemonde.fr/en/international/article/2026/05/10/there-are-no-innocents-in-gaza-channel-14-the-israeli-television-channel-accused-of-genocidal-rhetoric_6753311_4.html؛ https://www.theguardian.com/commentisfree/2025/jun/27/israel-gaza-propaganda؛ https://internationallaw.blog/2025/09/08/not-all-who-incite-will-be-charged-an-assessment-of-holding-israels-channel-14-media-officials-accountable-for-direct-and-public-incitement-to-genocide/.

(277) انظر https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/02/28/israeli-soldiers-deployed-in-gaza-post-their-abuses-on-social-media_6568987_4.html.

(278) انظر https://www.bellingcat.com/news/2024/03/05/social-media-posts-show-off-blindfolded-and-bound-palestinian-detainees/.

(279) انظر A/79/319، الفقرة 57.

(280) انظر https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68249962.

(281) انظر https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-military-tightens-media-rules-over-war-crimes-prosecution-concern-2025-01-08/.

(282) انظر https://x.com/HonestReporting/status/1968584616706535655.

(283) انظر https://x.com/HonestReporting/status/1722309273940611406.

(284) انظر https://www.aljazeera.com/news/2024/10/23/al-jazeera-decries-unfounded-israeli-claims-about-its-gaza-journalists؛ https://x.com/gantzbe/status/1722535046400061853?s=46&t=9dWa0HpIDFVx_B1s0g6EsfA.

(285) انظر https://www.reuters.com/media-center/statement-from-reuters-regarding-accusations-made-by-honestreporting/؛ https://www.jpost.com/israel-news/article-772702.

85 - وكما ورد في الفقرة 50، استفادت المنصات أيضا من عقود إعلانية إسرائيلية بقيمة تناهز 50 مليون دولار، مما حوّل بنيتها التحتية الإعلانية إلى أداة لإنكار الإبادة الجماعية. وعلى الرغم من شكاوى المستخدمين، أفيد بأن غوغل خلصت إلى أن الإعلانات التي تنكر حدوث المجاعة لا تنتهك سياساتها[286]. كما نشرت غوغل إعلانات مدفوعة تصور قضية الإبادة الجماعية المعروضة أمام محكمة العدل الدولية على أنها "فرية دم"، وتثني عن تقديم التبرعات إلى الأونروا[287].

86 - وامتد التواطؤ التجاري ليشمل قمع المساءلة نفسها. وعقب نشر تقرير المقررة الخاصة المعنون "من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية" (A/HRC/59/23)، نشرت غوغل محتوى برعاية إسرائيلية يتضمن معلومات كاذبة ومضلّلة تهدف إلى الانتقاص من النتائج التي توصل إليها التقرير وتشويه سمعة المكلَّفة بالولاية[288].

87 - ولا بد من تقييم شركات وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء مبادئ مسؤولية الشركات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الفقرة 12 أعلاه. وبالنسبة للشركات التي تتولى تيسير الوصول العالمي إلى المعلومات المتعلقة بإبادة جماعية آخذة في الحدوث، تتطلب هذه المسؤولية بذل العناية الواجبة المشددة[289]. وتُطبَّق المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بثلاث طرق مختلفة[290]. فعندما تنشط المنصات في قمع التعبير المشمول بالحماية، فإنها تتسبب بشكل مباشر في آثار سلبية. والامتثال لمطالب الحكومة بحذف المحتوى لا يعفي من هذه المسؤولية التي هي قائمة بصرف النظر عن القانون المحلي، وضغوط الدولة، وغياب الإخطار أو سبل الانتصاف للمستخدمين المتضرِّرين[291]. وعندما تستضيف نظم التوصيات الخاصة بهذه المنصات وتنشر الدعوات التي تحرض على الكراهية الصادرة عن أطراف ثالثة، فإنها تكون، على أقل تقدير، مرتبطة ارتباطا مباشرا بما ينجم عن ذلك من ضرر. ومن خلال تحقيق إيرادات من هذا النوع من المحتوى، بما في ذلك قبول مقابل مالي لقاء نشر دعاية الدولة التي تنكر ارتكاب الفظائع، تساهم المنصات إسهاما مباشرا في ما ينجم عن ذلك من ضرر.

88 - وفي أعقاب الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في كانون الثاني/يناير 2024 بشأن التدابير التحفظية، لم يعد بإمكان أي منصة، على أقصى تقدير، الادعاء بعدم معرفتها بمخاطر السياق في غزة وطابعه الملح[292]. وكانت شركة ميتا، على وجه الخصوص، قد أحيطت علما بذلك منذ عام 2018، حين خلصت بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة المعنية بميانمار إلى أن منصتها كانت "أداة مفيدة للأشخاص الساعين

(286) انظر https://www.washingtonpost.com/technology/2025/10/15/israel-ads-youtube-famine-gaza/.

(287) انظر https://govextra.gov.il/unrwa/unrwa/?gad_source=1&gad_campaignid=23796210161&gbraid=0AAAABCej1Y68jxUAqQBHvasJZDPJQ0rZT&gclid=CjwKCAjw0o3SBhBVEiwAh28-jdA2o0dI؛ https://www.unrwa.org/topics/spread-misinformation-disinformation-continues-be-used-weapon-war-gaza?_xr-U8fM38R8yJMgevGzrONKMTHctb4FDCDQE2yOb0_0LRoCFr0QAvD_BwE.

(288) انظر https://www.youtube.com/shorts/Gm4wrZm8LAM.

(289) المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبادئ 17 و 19 و 23.

(290) المرجع نفسه، المبادئ 13 و 17-19 و 23.

(291) المرجع نفسه، المبدأ رقم 11 والشرح.

(292) قضية *جنوب أفريقيا ضد اسرائيل*، الأمر الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024، الفقرتان 54 و 74.

إلى نشر الكراهية" – وهو استنتاج أقرَّته الدراسة التقييمية التي كلفت الشركة بإجرائها بنفسها[293]. وحتى بعد أن أكد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي حدوث مجاعة، وأمرت محكمة العدل الدولية بتوفير المساعدات الإنسانية دون عوائق، حصلت المنصات على مقابل مادي لنشر رسائل تنكر حدوث مجاعة، مما ساهم في إحداث الضرر الناجم عن ذلك بالمعنى المقصود في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[294]. وما يفاقم خطورة هذا الإسهام في إحداث الضرر هو أن المنصات حصلت على مقابل مادي لنشر هذا المحتوى[295]. وعندما تقدم شركة ما، عن علم، مساعدة عملية يكون لها تأثير كبير على ارتكاب جرائم دولية، فإن مسائل التواطؤ تبرز بما يتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية[296]. ويثبت هذا التقرير، على أقل تقدير، عدم كفاية العناية الواجبة، وإنفاذ انتقائي للقانون، وحرمان من سبل الانتصاف.

سادسا – خاتمة

89 – منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، استخدمت إسرائيل كل الوسائل المتاحة لها لإسكات الصحافة الفلسطينية، مما أدى إلى تهيئة ظروف أصبحت فيها ممارسة الصحافة المستقلة شبه مستحيلة. وعند النظر إلى هذا الهجوم في سياق الحملة الأوسع نطاقا الموجهة ضد الشعب الفلسطيني، فإن حجمه وشدّته يكشفان عن جهد متعمّد لا يقتصر على إخفاء الفظائع الجماعية فحسب، بل يهدف أيضا إلى تقويض إمكانية توثيقها ذاتها.

90 – وتصف الأدلة التي تناولها هذا التقرير بالدراسة ظاهرة واحدة ومتكاملة تشكل، من نواحٍ عديدة "إبادة إعلامية" أي تدمير الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام في البيئة الإعلامية المحيطة بالأرض الفلسطينية المحتلة. وهي تعمل من خلال ثلاث عمليات متكاملة: (أ) التخلص الممنهج من الصحفيين الفلسطينيين ووسائل التوثيق التي يستخدمونها؛ (ب) نشر وتطبيع التحريض على الإبادة الجماعية وإنكارها من قبل السلطات الإسرائيلية وبعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، و (ج) قيام وسائل الإعلام الغربية والمنصات الرقمية المؤثرة بإعادة إنتاج سرديات تحجب جرائم الفظائع أو تبررها أو تضفي عليها الشرعية، مع تهميش الأصوات الفلسطينية والأدلة والقانون الدولي.

91 – وتشكل هذه الظواهر مجتمعة جزءا لا يتجزأ من الإبادة الجماعية الجارية. ولا تقتصر الإبادة الجماعية على تدمير البشر فحسب، بل تشمل أيضا تدمير الظروف السياسية والأخلاقية والأدلة التي تجعل هذا التدمير ظاهرا للعيان ومفهوما وقابلا للطعن. وعندما يجري إسكات الشهود، وعندما تصبح لغة التجريد من الإنسانية أمرا مألوفا، وعندما تحل ادعاءات الجاني محل التحقق المستقل، يكتسب العنف مظهر الشرعية ويصبح من الأسهل استمرار الإفلات من العقاب.

---

(293) A/HRC/39/64، الفقرة 74؛ https://about.fb.com/news/2018/11/myanmar-hria/.

(294) قضية *جنوب أفريقيا ضد اسرائيل*، الأمر الصادر في 28 آذار/مارس 2024، الفقرة 51 (2) (أ).

(295) الأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدأ 13.

(296) المرجع نفسه، المبدأ 17 والشرح (التواطؤ)؛ [حكم الدائرة الابتدائية لفي قضية المدعي العام ضد أنتو فورونجيا] International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, *Prosecutor v. Anto Furundžija*, Case No. IT-95-17/1-T, Judgement, 10 December 1998, para. 235.

92 - وهذا يجعل من حفظ السجل ضرورة قانونية حتمية. وفي الوقت الذي تسعى فيه الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية إلى تحديد المسؤولية عن أخطر الجرائم الدولية، تظل أشكال الحماية المستحقة للصحفيين، وحظر التحريض على الإبادة الجماعية والكراهية، والتزامات الدول والجهات الفاعلة من الشركات بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، سارية المفعول بالكامل. والتجاهل المنهجي لهذه العناصر هو في حد ذاته عامل ذو صلة بتقييم النية والعلم والتواطؤ.

93 - ولذلك، تحث المقررة الخاصة الدول والجمعية العامة والآليات القضائية والمؤسسات الإعلامية وشركات التكنولوجيا على بذل قصارى جهدها لحماية أولئك الذين يبلغون عن الجرائم ويشهدون عليها ويحفظون الوثائق ويقاومون السرديات التي تسعى إلى محو الجرائم أو إضفاء الشرعية عليها. إن القدرة على إثبات حقيقة ما وقع، واتخاذ الإجراءات اللازمة بناء على ذلك، هي جزء لا يتجزأ من حماية الأشخاص الذين أنشئت هذه الولاية من أجل خدمتهم. وتتوقف المساءلة على بقاء السجل. وبدون ذلك، لن يكون من الممكن تحقيق العدالة ولا منع وقوع فظائع في المستقبل.

سابعا - التوصيات

94 - تشير المقررة الخاصة إلى التوصيات الـ 67 الواردة في جميع التقارير السابقة التي قدَّمتها إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وتقدم كذلك ما يلي من توصيات.

95 - التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة:

(أ) إنشاء آلية مستقلة لتجميع وحفظ الأدلة على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والبيئة الإعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير التي تقع ضمن صلاحياتها لضمان الامتثال للتدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وذلك لكي تقوم إسرائيل بما يلي:

'1' وقف جميع الهجمات ضد البيئة الإعلامية، وإطلاق سراح الصحفيين المحتجزين تعسفاً، والكشف عن مصير ومكان وجود المختفين قسرا، والسماح على السواء للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى المحتجزين، ولوسائل الإعلام الدولية ومراقبي حقوق الإنسان بالدخول إلى غزة؛

'2' الامتثال للتدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، بما في ذلك حفظ الأدلة، بما يشمل التوثيق الذي قام به الصحفيون؛

'3' إلغاء تدابير الرقابة، وأشكال الحظر المفروضة على وسائل الإعلام، والتشريعات المقيِّدة لحرية الإعلام.

96 - وينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) التحقيق في الهجمات التي تستهدف الصحفيين الفلسطينيين وملاحقة مرتكبيها قضائيا، وفقا لقرار مجلس الأمن 2222 (2015) - ولا سيما الهجمات التي يرتكبها مواطنون من بلدانهم يحملون الجنسية الإسرائيلية - والتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية؛

(ب) إعادة النظر في التمويل العام والشراكات المؤسسية مع المؤسسات الإعلامية والمنصات الرقمية التي تنشر بشكل ممنهج الكراهية أو التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف أو الإبادة الجماعية، أو التي تسهم ماديا في إخفاء الجرائم الفظيعة، على سبيل المثال من خلال قمع التعبير المشمول بالحماية؛

(ج) معاملة تقارير الصحفيين وموادهم السمعية البصرية ومحفوظاتهم باعتبارها أدلة تستلزم الحفظ من أجل الإجراءات القضائية مستقبلا، والوفاء بواجبها في منع الإبادة الجماعية، بما في ذلك من خلال حماية التوثيق بشأنها.

97 - ويجب على المؤسسات الإعلامية والمنصات الإلكترونية التوقف عن تبييض الدعاية من خلال الشكل الصحفي. ولهذه الغاية، يجب أن تقوم بما يلي:

(أ) التحقق من صحة ادعاءات الأطراف المتحاربة قبل النشر، ونشر تصويبات تحظى بنفس القدر من الأهمية؛

(ب) وقف الانتقام من الصحفيين بسبب التعبير عن آرائهم المتعلقة بفلسطين، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم؛

(ج) وقف الحذف التعسفي للتقارير المتعلقة بالجرائم الدولية المحتملة، وتقديم تفسيرات شفافة وإتاحة سبل الطعن؛

(د) بذل العناية الواجبة المشددة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي، لا سيما في الحالات التي تنطوي على خطر جسيم بارتكاب جرائم فظيعة، بما في ذلك الإبادة الجماعية؛

(هـ) حفظ المحتوى الذي يوثق الجرائم الدولية المحتملة وإتاحته، مع مراعاة الضمانات المناسبة، لآليات المساءلة.

98 - وينبغي على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يحقق في التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية من قبل مسؤولين حكوميين وشخصيات إعلامية، وذلك في إطار التحقيق الجاري بشأن فلسطين.

99 - وينبغي على منظمات الصحافيين والمجتمع المدني والجمهور الدفاع عن الأشخاص الذين يوثقون الفظائع، والمطالبة بالمساءلة، ومواصلة تسليط الضوء على الصحفيين المحتجزين والمختفين؛ وعليها ألا تنسى أبدا أن الصحافة تفقد دورها العام عندما تكتفي بتكرار ادعاءات السلطة بدلا من تمحيصها.